الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع: ...../2022

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنمية الفلاحية في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطلبة:

- رياض بولحموتة
- حسام خاليد

إشراف الأستاذ(ة):

- لخميسي الواعر

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
لخميسي الواعر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
محمد هبول	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
الربيع قرين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

" الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض وله الحمد في الآخرة وهو الحكيم الخبير"

نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير للأستاذ المشرف: **لخميسي لواعر**، الذي منحنا من وقته و جهده الشيء الكثير، و أنار طريقنا لانجاز هذا العمل.

كما نتقدم للشكر و التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث و تقييمه.

كما نشكر جميع من ساعدنا و أمد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

ملخص الدراســـة

الملخص

الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الفلاحي، نظرا لإمكانياته المتنوعة وأهميته في تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهم موارد الدخل الوطني ، وقد قامت بتخصيص صناديق دعم متنوعة تم برمجتها وفقا لأهداف مخططات التنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ، لكن تفعيل هذه الموارد المالية لم يلق النتيجة المرجوة و ذلك بفعل معوقات استغلال التمويل الزراعي بشتى أنواعها، فالجزائر اليوم تحتل المراتب الأولى ضمن الدول المستوردة للقمح في العالم.

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى مساهمة السياسات الفلاحية الجديدة في رفع الرأس المال الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2010- 2020 ودلك بالاعتماد على تطور بعض المؤشرات(إجمالي تكوين رأس المال الثابت، معدل مساحة الأراضي الفلاحية، معدل استخدام العتاد الفلاحي، معدل استخدام الأسمدة

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطور معدل مؤشرات الرأسمال الفلاحي في الجزائر تعتبر متواضعة مقارنة بالمخصصات المالية والإمكانات التي وضعتها الحكومة لدعم هدا القطاع في ظل السياسات الجديدة وهدا مايدعو إلى المطالبة بالعادة مراجعة سياسات الدعم المنتهجة من قبل الحكومة اتجاه القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية : الرأس المال الفلاحي ، التجديد الفلاحي، السياسات الفلاحية ، القطاع الفلاحي.

Summary

Algeria, like other countries, is striving to advance the agricultural sector, given its diverse capabilities and importance in achieving comprehensive development as one of the most important sources of national income. This is due to the obstacles to the exploitation of agricultural financing of all kinds. Algeria today occupies the first ranks among the wheat-importing countries in the world.

Therefore, this study came to search for the extent to which the new agricultural policies contributed to raising the Algerian agricultural capital during the period 2010-2020, based on the development of some indicators (total fixed capital formation, the average area of agricultural land, the rate of agricultural equipment use, the rate of fertilizer use).

The study concluded that the development of the agricultural capital indicators rate in Algeria is considered modest compared to the financial allocations and the capabilities set by the government to support this sector in light of the new policies.

Key words: **agricultural capital**, **agricultural renewal**, **agricultural policies**, **the agricultural sector**.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
الإهداء	/
شكر و عرفان	/
ملخص الدراسة	**III-II**
فهرس المحتويات	**VI-V**
قائمة الجداول	**VIII**
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: تطورالسياساتالتنمويةالفلاحيةفيالجزائر	**30-01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية السياسة الفلاحية	**03**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية	**03**
المطلب الثاني : أنواع السياسات الفلاحية	**05**
المطلب الثالث : مكانة الدولة في السياسة الفلاحية	**12**
المبحث الثاني: السياسة الفلاحية قبل 2010	**14**
المطلب الأول: السياسات المعتمدة خلال الفترة (1962-2009)	**14**
المطلب الثاني: مكانة رأس المال في ظل برامج التنمية الفلاحية خلال هده الفترة	**18**
المطلب الثالث : اثر برامج التنمية الفلاحية على الإنتاج الفلاحي قبل 2010	**19**
المبحث الثالث: السياسات والبرامج الفلاحية بعد سنة 2010	**21**
المطلب الأول : سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**22**
المطلب الثاني: المخططالخماسي(2015-2019)	**24**
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر في إطار الدعم والإصلاح	**26**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني: الإطار النظري لرأس المال الفلاحي	**54-31**
تمهيد	**32**
المبحث الأول: مدخل حول الفلاحة	**33**

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة و أهميتها	**33**
المطلب الثاني: أهمية الفلاحة	**40**
المبحث الثاني: أسايات حول رأس المال الفلاحي	**43**
المطلب الأول: ماهية راس المال الفلاحي	**43**
المطلب الثاني: تقسيمات رأس المال الفلاحي	**46**
المطلب الثالث: اليدالعاملةالفلاحية	**51**
خلاصة	**54**
الفصل الثالث: تقييم تطور رأس المال الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	**75-55**
تمهيد	**56**
المبحث الأول: تطور الرأسمال الفلاحي خلال الفترة (2010-2020)	**57**
المطلب الأول : تطور اجمالي رأس المال الفلاحي الثابت	**57**
المطلب الثاني: تطور رأس المال التشغيلي خلال الفترة (2010-2020)	**64**
المبحث الثاني: تطور الرأسمال البشري	**67**
المطلب الأول: تطور سكان الريف	**67**
المطلب الثاني: تطور اليد العاملة الريفية	**68**
المطلب الثالث: تطور الرأسمال الفكري	**71**
خلاصة	**75**
خاتمة	**80-76**
قائمة المراجع	**85-81**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	**20**
02-01	الجدول رقم (01-02):تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي في الحزائر خلال الفترة 2010-2019	**27**
01-03	إجمالي الرأسمال الفلاحي الثابت بالقيمة خلال الفترة (2010-2020)	**57**
02-03	تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**58**
03-03	تطور نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2010- 2020	**59**
04-03	تطور العتاد الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020)	**60**
05-03	أهم السدود في الجزائر وسعتها والمخزون السنوي لها وحصة الزراعة منها	**62**
06-03	تطور المساحة الفلاحية المسقية في الجزائر 2010-2020	**63**
07-03	متوسط استخدام الأسمدة الكيماوية في الفلاحة خلال الفترة (2010- 2020)	**64**
08-03	تطور عدد الرؤوس الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2020	**65**
09-03	تطور المجتمع الريفي في الجزائر(2010- 2020)	**67**
10-03	تطور اليد العاملة الريفية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020)	**69**
11-03	يوضح العاملين في القطاع الفلاحي (كنسبة مئوية من مجموع العاملين) مقارنة ببقية القطاعات الأخرى	**70**
12-03	توزيع الأفراد المكونين حسب التخصصات الفلاحية للفترة 2001- 2006	**73**

مقـــــــــدمة

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية لمعظم بلدان العالم، باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذا تحتل التنمية الفلاحية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه الفلاحة في التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث ساهمت منذ القد م في تطوير وإقامة الحضارات المختلفة ومازالت تساهم في عصرنا الحاضر في تطوير و دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة خاصة وأنها تعتبر مصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية، كقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، كما أن للفلاحة دور هام في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول وضمان أمنها الغذائي الذي يعد عاملا أساسيا في الحفاظ على سيادتها الوطنية.

الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تسلم من موضوع الأمن الغذائي الذي يعتبر أحد أهم المواضيع التي شغلت الرأي العام العالمي وبخاصة بعد سنة 2008. كونها شهدت ارتفاعا في أسعار المنتجات الفلاحية وتراجعا في نسب التغذية لدى الأفراد، ماجعلها تفكر جديا في تحسين أداء القطاع الفلاحي من خلال إطلاق مجموعة من البرامج والسياسات التي تعمل على رفع الإنتاج الفلاحي واستدامته وتؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية منذ 1962 أي الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر يواجه اليوم تحديا مزدوجا أحدهما يرتبط بالعوامل كالمحددات الداخلية، كضيق الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة بالمساحة الكمية للبلاد وسوء توزيعها، وقلة العتاد المتقدم والمتطور، كاليد العاملة المؤهلة، جعلت من هدا القطاع يعاني من ضعف التمويل وقلة رأس المال المتاح، حيث أن مشكلة توفير الرأس مال المناسب تعد من بين العراقيل التي حالت دون رقي القطاع الفلاحي الذي يتسم بضخامة الرأسمال وأنه يعد من بين أحد أهم عوامل الإنتاج الفلاحي حيث يعمل على توفير مختلف الاحتياجات الإنتاجية (مستلزمات، آلات، معدات، ... الخ) التي تعمل على استغلال باقي العوامل ، وهدا مادفع الجزائر إلى إتنهاج سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة لهذا الأخير لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ، بشكل يسمح بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية. وهذا ما تم تجسيده على أرض الواقع منذ عام 2009 بإعادة تنظيم السياسية الفلاحية و الريفية، اعتمادا على إعادة تصويب الأهداف العملياتية المقررة للقطاع، واختيار مقاربة الشُعب كمنهج تنظيم لسلسلة القيم وتحديد الشُعب الفلاحية الإستراتيجية التي من شأنها السماح بتقوية الأسس الإنتاجية للأمن الغذائي للبلاد و المساهمة المعتبرة في النمو الاقتصادي .كما تم تجسيدها أيضا سنة 2014، في إطار

برنامج الحكومة ، وذلك بالتأكيد على ضرورة السهر على المحافظة على القطاع الفلاحي، والاهتمام أكثر بالرأس المال الفلاحي وجعله الركيزة الأساسية في القطاع الفلاحي باحترام المعايير التقنية والفنية والبشرية التي من شانها الرفع من قيمته. وقد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015- 2019.

من خلال هذه الدراسة سنتناول تقييم سياسات التجديد الفلاحي والبرامج الفلاحية في تعزيز الرأس المال الفلاحي ومدى مساهمته في تطور القطاع الفلاحي في الجزائر.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يتضح أن برامج وسياسات التجديد الفلاحي موجهة بنسبة كبيرة لتعزيز وتطوير الرأسمال الفلاحي من كل جوانبه وبناءا على هدا المنطق نطرح الإشكالية التالية:

ماهو دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنميةالفلاحية في تعزيز رأس مال القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2020 ؟

إن التساؤل الرئيسي للدراسة يؤدي بدوره لطرح جملة من التساؤلات الفرعية مفادها:

1- هل هناك تطور في قيمة الرأسمال الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي؟
2- ما مضمون سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر؟
3- هل بإمكان سياسة التجديد تحسين معدلات استخدام العتاد الفلاحي في الجزائر؟
4- هل ساهمت سياسة التجديد الفلاحي في عصرنة القطاع الفلاحي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

كإجابة مسبقة على تساؤلات الدراسة يمكن بناء جملة من الفرضيات تتمثل في :

1- بالنظر إلى الوضعية المالية المريحة خلال فترة تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي، يمكن أن تؤدي إلى رفع إجمالي تكوين الرأسمال الفلاحي في الجزائر.
2- يعد توفير الرأس مال الفلاحي من أولويات برامج التنمية الفلاحية في الجزائر و بخاصة سياسة التجديد الفلاحي.
3- هناك أثر إيجابي لسياسة التجديد الفلاحي على معظم مؤشرات الرأس مال الفلاحي في الجزائر.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع من خلال معالجة وشرح مختلف سياسات الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي الذي يعتبر العصب الحساس لاقتصاد أي بلد،إذ أن الجزائر تعرف مرحلة إرتفاع معدلات وحجم المبالغ الضخمة الموجهة لدعم هذا القطاع الإستراتيجي من أجل النهوض به للإعتماد عليه كبديل تنموي لقطاع المحروقات، و دراسة تأثير سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنمية الفلاحي في تعزيز الرأس المال الفلاحي وبالأخص خلال فترة تنفيذ برامج دعم الإنعاش الإقتصادي وما سايرها من دعم للقطاع الفلاحي .

أهداف الدراسة:

إن الأهداف الأساسية التي نصبو إلى تحقيقها من وراء دراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- إظهار مكانة القطاع الفلاحي كقطاع إستراتيجي في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- شرح أهم سياسات الدعم المعتمدة لتحقيق تنمية فلاحية ومن ثم تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة.
- التطرق إلى أهم السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية و المعتمدة في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي.
- تحليل أثر سياسات التجديد الفلاحي على تطور الرأس المال الفلاحي خلال الفترة 2010-2020.
- تقييم مدى مساهمة سياسات التجديد الفلاحي في رفع الرأس المال الفلاحي الثابت والتشغيلي في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

يمكن أن نقوم بتقسيم أسباب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

الأسباب الموضوعية :يمكن إختصارها فيمايلي:

- الإدراك بأن تحقيق التنمية لابد أن يمر عبر تطبيق سياسة تنموية رشيدة لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر.
- الأهمية الكبيرة التي يحضى بها القطاع الفلاحي في الآونة الأخيرة في الجزائر وبالخاص في ظل إنهيار أسعار البترول.
- تطبيق الجزائر للعديد من السياسات الفلاحية من أجل إنجاح هذا القطاع الحساس والإستراتيجي.
- المساهمة الفعالة للقطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل.
- حساسية الإقتصاد الجزائري في الميدان الفلاحي الذي يسود تفكير المجتمع بصورة عامة والفلاح بصورة خاصة.

الأسباب الذاتية:

– الرغبة الشخصية والميول الذاتي لمعالجة مثل هذه المواضيع.

– الرغبة في إكتشاف السياسات الفلاحية المعتمدة من قبل السلطات المعنية.

– بإعتبار أن موضوع التنمية الفلاحية يدخل ضمن مجال تخصصنا الذي يعنى بدراسة مواضيع التنمية الإقتصادية.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود دراستنا إلى حدود زمانية ومكانية ، فالحدود الزمانية في دراستنا إنقسمت إلى مرحلتين: ففي الجانب النظري امتدت الدراسة من 1962 إلى 2020 أما في الجانب التطبيقي اقتصرت على الفترة 2010– 2020.

بالنسبة للحدود المكانية فقد شملت الجزائر بصفة عامة

المنهج المستخدم:

سنقوم بإستخدام المنهج الوصفي وذلك لوصف مختلف الجوانب النظرية للدراسة من تعاريف وخصائص وميزات ونظريات وغيرها من العناصر التي يحتويها الجانب النظري للبحث، كما سنقوم بإستخدام المنهج التحليلي لدراسة وتحليل مختلف الإحصائيات و النتائج المتحصل عليها من أجل الوقوف على أثر سياسات التجديد الفلاحي في تعزيز الرأس المال الفلاحي.

حدود الدراسة :

يمكن تقسيم حدود دراستنا إلى حدود زمانية ومكانية ، فالحدود الزمانية في دراستنا إنقسمت إلى مرحلتين: ففي الجانب النظري امتدت الدراسة من 1962 الى 2020 أما في الجانب التطبيقي اقتصرت على الفترة 2010– 2020 .

بالنسبة للحدود المكانية فقد شملت الجزائر بصفة عامة.

صعوبات البحث:

لا يمكن لأي بحث أن يخلو من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث أثناء إعداده للبحث، وفيما يلي يمكن ذكر بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال مراحل إعداد هذا بحث:

– نقص الدراسات المتعلقة بلب الموضوع و بالأخص في الرأس المال الفلاحي الثابت والتشغيلي.

– تضارب الإحصائيات بين الجهات الرسمية مما يصعب على أي مصدر يتم الإعتماد في إعداد البحث.

– غياب بعض الإحصائيات المتعلقة بالدراسة خاصة في السنوات 2019–.2020

الدراسات السابقة:

حتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة إعتمدنا في إعداد هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة من كتب وأبحاث وكل منها عالجت جانب معين يخص القطاع الفلاحي و فيمايلي سنقوم بذكر بعض هذه الدراسات:

– **دراسة للطالب غردي محمد** بعنوان(القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمة للتجارة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر3 ، سنة2012/2011، حيث تناول الطالب الإشكالية الآتية ،ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية الإقتصادية وإستغلال فرص الإستثمار و الدعم الزراعي، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الإنضمام إليها ؟ حيث حاول الإجابة عن الإشكالية المط روحة من خلال تطرقه إلى الموضوع في خمس فصول كالآتي:

تطرق في الفصل الأول إلى دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية و الإمكانيات المتاحة له في الجزائر بذالك أما الفصل الثاني فخصص لدراسة الإستثمار و الإستثمار الزراعي، وتناول في الفصل الثالث الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية والسياسة الزراعية في الجزائرية كما خصص الفصل الرابع لدراسة المنظمة العالمية للتجارة، والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية وتطور المفاوضات في المجال الزراعي،والفصل الخامس إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحديات القطاع الزراعي والإجراءات الممكن اتخاذها لحمايته.

– **دراسة للطالبة مزلف سعاد** بعنوان آلية ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة 2000–2017 أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة زيان عاشور الجلفة سنة 2020/2019 ، حيث تناول الطالب الإشكالية الآتية، ما مدى مساهمة الآليات المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000 –2017)؟ حيث حاولت الإجابة عن الإشكالية المط روحة من خلال تطرقها إلى الموضوع في أربعة فصول كالآتي:

تطرقت في الفصل الأول إلى السياسات التنموية لقطاع الفلاحة،وتناولت في الفصل الثاني أساسيات حول مفهوم التنمية الاقتصادية، أما الفصل الثالث فتناولت تطور السياسة التنموية الفلاحية في الجزائر والمغرب،كما خصص الفصل الرابع لدراسة **الدور** التنموي الاقتصادي للقطاع الفلاحي وأهم آليات تطويره في الجزائر والمغرب خلال الفترة (2000 –2017)

– **دراسة سليمان بلعور لخميسي الواعر 2018** مقال منشور بمجلة الباحث الاقتصادي العدد الخامس التي تصدرها جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج والمعنون بـ :دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009–2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري، فقد حاول الباحث خلال هده الدراسة تقييم فعالية سياسة التجديد الفلاحي في تعزيز الرأس المال الفلاحي خلال الفترة 2009–2014 ودلك بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسته لبعض المؤشرات التي تساهم في رفع قيمة الرأس المال الفلاحي خلال هده الفترة ،توصل الباحث على اثر هده الدراسة على نتائج كانت متذبذبة بالنسبة لكل المؤشرات المعتمدة في هده الدراسة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ونظرا لإتساع الموضوع و قصد الإلمام بكافة جوانبه فقد عمدنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو الاتي:

الفصل الأول :يعالج تطور السياسات التنموية الفلاحية في الجزائر ، وذلك من خلال التطرق إلى عموميات حول السياسة الفلاحية ثم الانتقال إلى أنواع السياسات الفلاحية وفي المطلب الثالث تناولنا مكانة الدولة في السياسة الفلاحية..

الفصل الثاني: ركزنا فيه على رأس المال التشغيلي ا

مختلف أساليب التمويل الفلاحي مع ذكر أهميته ومصادره لننتقل بعد ذلك لشرح أهم النظريات المفسرة أجلية سير سوق الشغل لنصل في المبحث الأخير من الفصل إلى التشغيل في القطاع الفلاحي.

الفصل الثالث :والذي خصصناه إلى دراسة تحليلية حول تقييم الرأس المال الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020 ومن خلال الفصل تطرقنا إلى تقييم رأس المال الفلاحي الثابت وتقييم الرأس المال الفلاحي والتشغيلي وفي الأخير تناولنا تقييم رأس المال الفكري.

الفصل الأول:

تطور السياسات التنموية الفلاحية في الجزائر

تمهيد:

يلعب القطاع الفلاحي في الجزائر دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يشغل أكثر من 25% من اليد العاملة فمنذ الثمانينات و القطاع الفلاحي في الجزائر يشهد تغيرات و تجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية و كذا تحرير التجارة الداخلية و الخارجية .

لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي من خلال رسم خطط عملية وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين لتجاوز الصعوبات التي يواجهونها.وعلى هذا الأساس تبنت الدولة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001 سياسات وبرامج متتالية كانت نتيجة لتحسن الوضعية المالية للدولة، ويتمثل هدفها النهائي في تنشيط الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وتحسين رفاهية المواطن.

وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذي يحمل بين طياته ثلاثة مباحث جاءت على النحو التالي :

- ✓ ماهية السياسة الفلاحية .
- ✓ البرامج الفلاحية في الجزائر قبل سنة 2010.
- ✓ البرامج الفلاحية في الجزائر بعد سنة 2010.

المبحث الأول: ماهية السياسة الفلاحية :

تعد السياسات الفلاحية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان لتوجيه أنشطتها الاقتصادية الاجتماعية ، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي في إطار فلاحيه مستديمة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية

يختلف مستوى السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية للكثير من الدول ، فانه يصعب تحديد مفهوم السياسة الفلاحية من احتوائها على أهداف ووسائل وأدوات محددة لتحقيقها ، لأنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الفلاحية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الفلاحي وما يتاح من خطط نظرية [1].

الفرع الأول : تعريف السياسة الفلاحية وأهدافها

تعد السياسة الفلاحية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لدلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات الأخرى ودلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق امن غدائي شامل.

أولا- تعريف السياسة الفلاحية:

يمكن تعريف السياسات الفلاحية على أنها: [2]

- مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي من الواردات ، ورفع مداخيل الفلاحين هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الفلاحة ، ودلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعية وضمان استمراره.

- تعرف السياسة الفلاحية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة ، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي ، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة .

وتهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية ، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الفلاحين ، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الفلاحية ، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن ، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بدلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك ، وبالتالي قصور مثل

---

[1] - صالح العصفور، **السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، السنة الثانية، العدد 21، سبتمبر 2003، ص: 4.

[2] - مزلف سعاد ، **آلية ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة حالة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات إسلامية ، 2019 / 2020 جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، ص: 33.

هده السياسة . وتتمثل السياسة الفلاحية في " مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الفلاحي ، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الفلاحية".

– وجاء تعريفها على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة ، اد إنها تعمل على إحداث تغييرات نوعي في بنية القطاع الفلاحي من خلال التغييرات التي تتناول التركيب المحصولي ، والبنية الحيازية المزرعية ، والفن الإنتاجي ، وهيكل الصادرات الفلاحية وغيرها ، وهي بدلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الفلاجية [1].

وبهدا فان السياسة الفلاحية هي مجموعة الأهداف العامة المطلوبة تحقيقها والتي تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق اكبر معدلات الرفاهية ، ودلك بصياغة سياسة فلاحيه مناسبة تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة تنمية المجتمع .

ثانيا: أهداف السياسة الفلاحية :

تستهدف السياسة الفلاحية بشكل عام تحقيق تنمية ريفية متوازنة ولدلك لابد لها من أن تراعي وجود بنية فلاحيه متنوعة ، وأنظمة مختلفة لملكية الأرض الفلاحية والثروة الحيوانية ، وتفاوتا في حجم الحيازات الفلاحية وأنواعها ، وان تأخذ بالاعتبار علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين التنمية الفلاحية والريفية وبين الاستقرار والنمو الاقتصادي وتعمل السياسة الفلاحية، من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة على مساعدة الفلاحين للتوجه نحو إنتاج سلع فلاحية بنوعية جيدة، واستعمال وسائل وتقنيات إنتاج لا تتعارض مع الأهداف الوطنية المتعلقة بحماية البيئة . كما أنها تعمل على تحقيق التوازن بين الحاجة للمحافظة على الموارد الفلاحية وحماية البيئة من ناحية . وبين مصالح الفلاحين واحتياجات ومصالح الفئات الأخرى من السكان وخاصة دوي الدخول المتدنية والمتوسطة من ناحية ثانية، وان يقوم هدا التوازن على مبادئ العدالة والكفاءة والديمومة.

وتهدف السياسة الفلاحية بالياتها المختلفة إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الفلاحي ، إذ هي المعيار الأساس لنجاح تلك السياسة ويمكن تحديد أهداف السياسة الفلاحية بما يأتي: [2]

1– تحقيق الجدارة الإنتاجية:

ويعني هدا الهدف توفير جميع الموارد الفلاحية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الفلاحية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الفلاحية لما في دلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– مزلف سعاد، **مرجع سابق**، ص: 35.

[2]– وزارة الزراعة، **وثيقة السياسة الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية**، تشرين الثاني، 1995، ص: 6.

2 – ارتفاع حجم الصادرات:

إن من أهداف السياسة الفلاحية زيادة كمية السلع والغلات الفلاحية التي تصدر إلى خارج البلاد ، وهدا ينعكس علة وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدا يستلزم دراسة قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهده المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الفلاحية الوطنية والأجنبية ومن ثمة التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.

3 – عدالة التوزيع:

إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الفلاحية ، وتعني عدالة توزيع الدخول محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد ، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وهدا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل ورأس المال).

ومن هدا المنطلق تسعى الحكومات للوصول إلى:[1]

- نظام فلاحي يعتمد التكنولوجيا المتطورة في أنتاج سلع غذائية وفلاحيه بمواصفات عالية وبما يلي متطلبات السوق وأذواق المستهلكين.
- قطاع فلاحي يسهم في حماية البيئة الطبيعية من خلال تبني تقنيات وأنماط استعمال للأراضي الفلاحية قابلة للاستدامة ، وتتفق وأسس ومتطلبات المحافظة على التربة والمياه والحياة البرية.
- قطاع فلاحي متنوع من حيث ملكية الأرض ومصادر المياه والثروة الحيوانية والنباتية.
- قطاع فلاحي يشكل قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق الريفية.
- قطاع فلاحي يشكل لعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق الريفية.
- قطاع فلاحي يعتمد على منتجين يشاركون وأسرهم مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- إنتاج حيواني يرتبط بالأرض الفلاحية ، ويتسم بالكفاءة والملائمة لظروف الإنتاج وأساليب التربة المحلية.
- فلاحة تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وتطوعه لخدمة المجتمع والبيئة حاضرا ومستقبلا.
- اقتصاد فلاحي يوفر فرصا وحوافز للأجيال القادمة للاستثمار المجدي في القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني : أنواع السياسات الفلاحية

تختلف السياسات الفلاحية وهدا باختلاف مجموعة من الظروف منها ظروف اقتصادية مثل (الأزمات المالية، القوة الصناعية ، القدرة على الاستثمار والتمويل ....) وظروف اجتماعية (عادات وتقاليد المناطق الريفية، سلوك المستهلك المحلي...) وظروف طبيعية (الموارد الطبيعية من أراضي ومياه الكوارث

[1]- **المرجع نفسه**، ص:6.

الطبيعية مثل الجفاف والانجراف) كل هده العوامل وغيرها تؤدي إلى ظهور العديد ن السياسات الفلاحية، إذ يعمل كل نوع على مواجهة مشكلة معينة أو محاولة الوصول إلى أهداف محددة [1].

الفرع الأول : السياسات الفلاحية الرئيسية

تتعد السياسات الفلاحية لمعالجة نواحي كثيرة حيث تقلبات الأسعار والتراجع في إنتاج المحاصيل وعدم قدرتها على تلبية الطلب ، كل هده المتغيرات أدت إلى دراسة أنواع عديدة من السياسات الفلاحية الرئيسية ، والتي تعتبر من المحددات الأساسية لإنتاج المنتج الفلاحي ، والدي هو بدوره يعتبر محور السياسة الفلاحية وقياس مدى نجاحها وفعاليتها.

أولا- السياسة الاستثمارية الفلاحية : السياسة الاستثمارية الفلاحية هي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال اللازم واستعماله في القطاع الفلاحي ، أي انه البحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة وفي أفضل سبل استخدامه في الإنتاج والتسويق ، وعليه فان لرأس المال المستثمر دورا مهما في زيادة الإنتاجية الفلاحية[2].

وبهداك فان سياسة الاستثمار الفلاحي هي السياسة التي تعتمد على مقدرة تحديد كفاءة استخدام رأس المال في المزرعة والعائد الاستثماري المتحصل عليه من العملية الاستثمارية ، وقد أولت الدول النامية اهتماما متزايدا للاستثمار الفلاحي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات التحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الفلاحية، حيث استهدفت سياسة الاستثمار إجمالا:[3]

- توفير فرص عمل للسكان الريفيين للحد من مشكلة الفقر والبطالة.
- الوصول للاستعمال الأمثل للموارد الفلاحية وتطوير البنية التحتية.
- تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق الريفية.
- تسهيل منح القروض الفلاحية.
- تحسين الأمن الغذائي للفلاحين.
- ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير وتحسين التنافسية في الفلاحة.
- تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تنظيمية.
- عدم وجود قيود على التصدير.

---

[1]- مزلف سعاد، مرجع سابق، ص:37.

[2]- دباز حمزة ، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي** – دراسة تحليلية وفق نموذج (swot) رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2013/2012 ، ص:62.

[3]- دباز حمزة ، **مرجع سابق**، ص: 62.

ثانيا – السياسة التمويلية :

يمكن تعريف السياسة التمويلية على أنها وسائل تمكين الفلاحين من الحصول على المبالغ اللازمة لغرض سد الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية التي يحتاجونها باستمرار ، حيث يحتاج المنتج الفلاحي لشراء مستلزمات الإنتاج المختلفة ، وبمبالغ كبيرة لا يمكن لا يمكن توفيرها من مدخراته الخاصة ، لدا يلجا إلى السياسة التمويلية التي تعمل على القضاء على مشكل ندرة رأس المال، تعتبر السياسية التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الفلاحي وعادة ما ترتبط هده السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها ، كما تشمل السياسة التمويلية في مجملها ثلاث توجيهات رئيسية منها الإقراض، البحث والتطوير والإرشاد الفلاحي.

أما عن مصادر التمويل فهي تقسم إلى مصادر محلية مثل: القروض المحلية والتمويل الذاتي (أفراد أو مؤسسات) أو مصادر خارجية مثل القروض المصرفية أو صناديق التنمية الزراعية الخارجية (القروض الخارجية المباشرة ، المشاريع المشتركة)[1].

ثالثا– السياسة المائية :السياسة المائية هي السياسة التي تعمل على توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائي والتعمق في دراسة وفهم النظم الهيدرولوجية والثروات المائية الجوفية بصورة أفضل، من حيث أحجامها وغزارتها ومعدلات تجددها وحمايتها من التلوث ... الخ ، كما انتهجت الوسائل الحديثة مثل تقنيات الاستشعار عن بعد، التصوير الفضائي بأنواعه، والتصوير الحراري والراداري، وهي أساليب ذات أهمية كبيرة في الكشف والتنقيب هدا من جهة، والعامل التخطيطي ووضع استراتيجيات تنموية لاستغلال المياه الجوفية بما يضمن عدم استنزافها وديمومتها ليسمح للفلاحة بالاستمرار وتستفيد منه الأجيال القادمة من جهة أخرى ، ومراعاة لأخلاقيات عدالة توزيع الموارد بين الأجيال[2].

الفرع الثاني: السياسات الفلاحية الفرعية:

إن السياسات الفلاحية الرئيسية تضم مجموعة من السياسات الفرعية المدعمة لها والتي تستهدف تحقيق السياسة الفلاحية بحث نجد[3]:

أولا– السياسة السعرية : إن للأسعار والسياسة السعرية أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين ، إضافة إلى تأثيرها علة الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها علة الاستهلاك وحجم العائد الصافي في التجارة الخارجية الفلاحية وتأثيرها على المستوى المعيشي للفلاحين والمستهلكين على حد سواء، كما تلعب دورا هاما في معدلات التضخم

---

[1]- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2007/ 2006 ، ص:37 .

[2]- صالح العصفور، **مرجع سابق**، ص : 9.

[3]– نعامة مباركة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوطن العرب)** ، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، االبليدة ، الجزائر 2011 ، ص: 30.

والبطالة والنمو الاقتصادي وعليه فان نجاحها يتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار، وحيث أن الأسعار الفلاحية تعاني من التقلب من موسم إلى آخر بسبب العلاقة التشابكية بين عرض المحاصيل والروابط التكاملية والتبادلية في جانب الطلب ، فان دلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا بهدف تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الفلاحي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة.

فالسياسة السعرية تعبر عن الأسس والإجراءات التي يتم بموجبها تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع . وتتباين هده الإجراءات باختلاف الأنظمة الاقتصادية ، وهي وسيلة لإقامة نظام سعري من شانه التأثير في قوى السوق (العرض والطلب) أو تحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة[1].

وتنعكس أثار التغيرات في الأسعار على المنتجين الفلاحيين بصورة مباشرة علة مستوى الأرباح والدخول الفلاحية، ومن تم على اتجاهات الإنتاج وقرارات الفلاحين بشان العمليات الإنتاجية في المواسم اللاحقة[2].

1- **أهداف السياسة السعرية :** تهدف السياسة السعرية إلى مايلي: [3]

- الحد من تدبدبات الأسعار للسلع الفلاحية والعمل على استقرارها،
- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الفلاحية وغير الفلاحية ،
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتامين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين.
- تحقيق أهداف إستراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة،
- الإستقرار الاقتصادي والسياسي ودلك عندما تتخد إجراءات تامين واستمرار دخول المنتجين الفلاحيين واستقرار الأسواق،
- رفع مستويات الدخول في القطاع الفلاحي وتحسين دخول المنتجين الفلاحيين،
- تغيير هيكل الإنتاج الفلاحي وزيادة المساحة المزروعة وإحياء الموارد الفلاحية المعطلة،
- توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلكين بأسعار مناسبة ،
- الحد من تقلبات الأسعار للسلع الغذائية والفلاحية والعمل على استقرارها بقدر الإمكان،
- أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الفلاحة في الدخل الوطني، أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم ، وتتبع الدول في دلك مجموعة من الأساليب.

2- **أهم السياسات السعرية :** تتمثل أهم السياسات السعرية فيما يلي: [1]

---

[1]- نفس المرجع، ص: 37.

[2]- نفس المرجع، ص: .39

[3]- سايح بوزيد، **مرجع سابق** ، ص : 34.

أ – سياسة تحديد الأسعار الزراعية :ودلك على مستوى المدخلان والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة ، وهدا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسة للدعم والإعانة،

ب – سياسة الدعم : وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الفلاحية ، وفق أهداف محددة لهده السياسة وقد يكون هدا الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الفلاحي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على اغلب المدخلات الفلاحية وكما يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هدا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الفلاحة إلى قطاعات أخرى.

ج- سياسة العانة المالية:

وتتبعها الحكومات ذات الوفرات المالية في دفع لعانات مالية للفلاحين ودلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الفلاحة.

د- سياسة الأسعار التشجيعية:

وتهدف هده السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هدا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

هـ- ساسة الأسعار الجبرية:

وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك. وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية ، كالخبز واللحم ومنتجات الألبان.

ثانيا- سياسات التسويق الفلاحي:

يهدف التسويق الفلاحي إلى تسهيل تبادل السلع الفلاحية بين الأطراف المعنية بها وبالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة . وبناءا على دلك يعرف التسويق الزراعي بأنه دلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية ، أن النظام التسويقي الفلاحي يعمل كحلقة وصل بين المزارع المنتج والمستهلك المستهدف ولأهمية التسويق الفلاحي كعنصر مكمل في الإنتاج الفلاحي والجيد لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي من فلاحين ومستهلكين ومسوقين، لدلك يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في إنتاج أي محصول من عدمه، وعليه فان الاهتمام بهدا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير من إعداد البرامج والخطط من اجل إنجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتحيين والمسوقين على حد سواء على عوائد مناسبة والتي تجعلهم يستمرون في هدا النشاط[2].

---

[1]- سعاد مزلف، **مرجع سابق**، ص: 40.

[2]- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010 ، ص: 123.

وعموما يمكن تحديد أهداف التسويق الفلاحي في النقاط التالية:[1]

- وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الفلاحية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة بهدف استقرار الوضع الاقتصادي،
- العمل على توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الفلاحية بأكبر قدر ممكن،
- العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للفلاحين،
- الاهتمام بالشق الخارجي للتسويق الفلاحي ، وتحسين ظروفه والعمل على تنمية وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الفلاحية .

ثالثا- سياسة التجارة الخارجية:

تمثل هده السياسة التجارية بصفة عامة جميع الإجراءات التي تصنع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، فالتجارة بصورة عامة ، والزراعة منها خاصة، لها دورمهم وفعال في الأمن الغدائي، إذ يزهر تأثيرها من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج واحتياجات الاستهلاك، وتقليل التفاوت في الإمدادات الغذائية وتعطي قوة دافعة للنمو الاقتصادي ، وتسهم غي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

1 - أهداف سياسة التجارة الخارجية:

من أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:[2]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب اروبا للإنتاج الزراعي،
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق،
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير،
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي،

2- أهم أشكال السياسات التجارية:

للوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر منها:[3]

أ - **الرسوم الجمركية:** تنقسم الرسوم الجمركية إلى:

- **التعريفة الجمركية:** إن الرسوم الجمركية عبارة عن نوع من الضريبة غبر المباشرة التي تفرضها الحكومة على السلع المتداولة في إطار التجارة الدولية ، ومن منظور اقتصادي فإنها أيضا شكل من أشكال ضريبة الاستهلاك، أي مقدار ما تفرضه الحكومة من رسوم على السلع المستوردة وتسمى رسوم الاستيراد ، أما

[1]- دباز حمزة، **مرجع سابق**، ص: 59.

[2]- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحة الدكتوراه (103، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان،2012، ص:52.

[3]- نعامة مباركة، **مرجع سابق**، ص ص: 43-43.

مقدار ما تفرضه الحكومة من رسوم مقابل حق التصدير للبضائع يسمى رسوم تصدير ، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية أهمها:

- ✓ **الرسوم الجمركية القيمة:** عبارة عن نسبة محددة من قيمة السلع الجاري استيرادها،
- ✓ **الرسوم الجمركية المحددة:** عبارة عن مبلغ معين من المال يقتطع من قيمة السلع بصرف النظر عن سعر البضاعة.

ب- تعريف الحماية الجمركية :

هي تعريفة جمركية تقرر لغرض حماية وتشجيع الصناعات والمنتوجات المحلية، ودلك عن طريق زيادة أسعار الواردات من خلال زيادة نسبة التعريفة الجمركية المفروضة ، وتحديدا تلك البضائع المستوردة التي تنافس البضائع المماثلة والمصنوعة محليا.

ج- **تعريف المشتريات:**

تفرض الحكومات ضرائب على بعض المنتجات وبشكل أساسي على منتجات الكماليات الفاخرة والسلع الاستهلاكية الزائدة.

د- **تعريف القيمة المضافة:**

هي عبارة عن ضريبة تفرضها الحكومة على القيمة السوقية المقدرة والمضافة إلى المواد أو المنتجات في كل مرحلة من مراحل تصنيعها أو توزيعها وبيعها للمستهلك النهائي.

و- دعم الصادرات:

تشير النظريات الاقتصادية في اغلب الأحيان إلى أوجه القصور المترتبة على دعم الصادرات كانخفاض الكفاءة وارتفاع التكاليف والضرائب في البلدان التي تقدم الدعم للصادرات. وعلى الرغم من هده الآثار ، إلا أن البلدان النامية لا تتأثر بشكل مباشر من جرائها ، وإنما يكون شكل التأثير صفة انخفاض حصيلة صادراتها ، وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، نتيجة زيادة نصيب البلدان المصدرة الداعمة للصادرات وانخفاض أسعار السلع في السوق العالمية [1].

رابعا- سياسة تخزين المنتجات الفلاحية

تختلف هده السياسة باختلاف حجم الإنتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الآمن الغدائي الذي يستند على عنصرين هما[2]:

- تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج
- تكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات ، الحروب، الحصار المقاطعة.

ويقودنا دلك للوقوف على ماهية المخزون الغدائي وحجمه ، فهناك نوعان من هدا المخزون هما:

[1]- نعامة أمباركة ، **مرجع سابق** ، ص ص :42-43.

[2]- حمزة دباز، مرجع سابق، ص:62.

1 – المخزون العامل: وهو ضروري لتامين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هدا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها،

2 – المخزون الاستراتيجي: وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقاطعة.

المطلب الثالث : مكانة الدولة في السياسة الفلاحية

يعتبر إعداد السياسات من صلاحية الدولة.فهي التي تقوم بتحديد الأهداف والإجراءات والتدابير المختلفة، وهدا مايخول لها مرافقة ومراقبة تجسيد هده السياسات . ويعد تدخل الدولة في السياسة الفلاحية لغرض التنظيم وليس تدخلا في حرية الإنتاج أو المنتجين بل تترك لهم حرية الإنتاج وهدا في إطار النظام الرأسمالي ، ولمن الدول لم تتوقف عند هدا الحد بل تعدته وأصبح تواجد الدولة في القطاع الفلاحي ضرورة ملحة بعكس القطاعات الأخرى نظرا لحساسية واهية هدا الأخير.

الفرع الأول : متطلبات السياسة الفلاحية

حتى تكون هناك سياسة فلاحية ناجحة تعمل على تحسين القطاع الفلاحي وزيادة النمو الفلاحي ورفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف وغيرها لابد من توفر مجموعة من الشروط ، ومن بين هده المتطلبات نجد: [1]

- ✓ أن تكون السياسة الفلاحية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام ، وان يكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه الهيئة العامة،
- ✓ يجب أن تكون للسياسة الفلاحية أهداف أو غايات معينة تروم تحقيقها وتتمثل في أماني ورغبات غالبية أفراد الشعب،
- ✓ تحتاج السياسة الفلاحية إلى وسائل لتحقيق الأهداف يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العملي.

الفرع الثاني: مبررات تدخل الدولة في السياسة الفلاحية

تعد الأنشطة الفلاحية متميزة عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لما يحيط بها من ظروف وما يكتنفها من ملابسات كثيرة قد جعلت للتدخل الحكومي ضروري منها مقارنة بالقطاعات الأخرى . ويمكن أن نلخص بعض الأسباب الموجبة لهدا التدخل فيما يلي: [2]

- ✓ عند حدوث أزمات اقتصادية يضطر سكان المدن إلى الهجرة إلى الأرياف ودالك لسهولة حصولهم على الغداء من الحقول بيسر، ما يتسبب في حدوث ازدحام في الأرياف.

---

[1]– منير إسماعيل ابر شارون وآخرون ، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي** ، دار الإعصار العلمي ، الأردن ، 2011، ص ص:236–327.

[2]– رحمن حسن على وبيداء جواد كاظم، **دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000–2013)** ،مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 21 ، جامعة واسط، العراق، 2012 ، ص:36 .

- ✓ لم توجد هناك تنظيمات اجتماعية تدافع عن حقوق المشتغلين في قطاع الفلاحة كما هو الحال في المنظمات المهنية والاجتماعية في قطاع الصناعة ، فتضطر الحكومات للتدخل للوقوف نمه هدا القطاع أمام الكارتلات الاحتكارية.
- ✓ الطابع الذي تتميز به الفلاحة هو عدم وجود استقرار اقتصادي لأسباب متعددة بالكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية .
- ✓ التناقص المستمر في الأيدي العاملة الفلاحية في هدا القطاع، وهدا بفعل موسمية الإنتاج الفلاحي وضعف الأجر وتنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ تتميز دخول العاملين في قطاع الفلاحة بأنها اوطا من دخول العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى ما ينبغي على الدولة اتخاذ إجراءات تساير هذه الحالة.

أولا: دور الدولة في السياسة الفلاحية

يتطلب إعداد السياسة الفلاحية دراية كاملة بالقطاع الفلاحي، وتعد الدولة اعرف بقطاعاتها الاقتصادية كما إنها تحرص على تحقيق المصلحة العامة ما يخولها لان تقوم بادوار متعددة داخل الاقتصاد الوطني . وعليه يندرج دور الحكومة في السياسات الفلاحية وفق ما يلي: [1]

1- دور الدولة كموزع للثروة الفلاحي

وتشمل غالبا على برامج تستهدف نقل الدخل من مجموعات عادة ما تكون اقل فقرا إلى مجموعات أخرى عادة ما تكون اكبر فقرا، كتحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع الدخول بين الأسر، أو تحقيق قدر اكبر من العدالة في توزيع قوة المساومة بين مختلف مجموعات المجتمع الريفي، أو تحقيق العدالة في توزيع الفرص بين الأفراد . ومن مظاهرها توزيع الأراضي الفلاحية وتخصيص موارد الري وغيرها.

2- دور الدولة كمنظم للنشاط الفلاحي

تستهدف مبدأ تكافئ الفرص عن طريق وضع مجموعة من النظم والقواعد يلتزم الأفراد بمراعاتها في مباشرتهم لنشاطهم الإنتاجي ، ودالك للحد من الاستغلال وضمان حقوق الطبقات الفقيرة من المجتمع ومن أمثلة السياسات تحديد ساعات العمل أو تحديد مستويات أدنى للأجور وغيرها من الأمور التنظيمية .

3- دور الدولة كمحرك للسياسة الفلاحية

تلعب الحكومات بمختلف تنظيمات السياسة دورا هاما في تحريك وبعث السياسة الفلاحية ، من خلال تهيئة الظروف اللازمة للسير الحسن لهده العملية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، وعليه فان معدي السياسة الفلاحية مطالبين بتوفير المناخ العام الملائم لتحقيق الأهداف المرجوة ، ودلك كون الحكومة هي صاحبة القرار وتكلك العديد من الخيارات السياسية، كتوفير البنى التحتية اللازمة مثل السدود وشق المسالك الريفية لسهولة التنقل وغيرها من المتطلبات.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية**، الخرطوم، أكتوبر 2000 ص، ص: 15-16.

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية قبل 2010

المطلب الأول: السياسات المعتمدة خلال الفترة (1962-2009)

عرف القطاع الفلاحي الجزائري مند الاستقلال العديد من التطورات والإصلاحات الاقتصادية، حيث هدفت في مجملها إلى مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية بداية من الاشتراكية إلى الرأسمالية وقد جاء تطور السياسة الفلاحية في الجزائر على النحو الاتي:

الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي 1963-1970

بعد الاستقلال مباشرة قامت الحكومة الجزائرية على تبني سياسة التسيير الذاتي كأول سياسة فلاحية في ظل الجمهورية الجزائرية ، حيث تمحورت هده الساسة حول عدم تغيير هيكل القطاع الفلاحي الموروث من الاستعمار الفرنسي أي بمعنى الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها الى وحدات صغيرة ، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الدين تسلموها بعد أن هاجرها الفرنسيون ، وكدا تأميم الأراضي التي يملكها الجزائريين المتعاونين مع الفرنسيين وكذلك الملكيات الكبيرة ، وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها وليس لملكيتها ، كما توالت خلال هده المرحلة حملة من التأميم للأراضي الفلاحية التي خلفها المستعمر والتي قدرت بحوالي مليون هكتار وفي سنة 1966 تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقدماء المجاهدين ، وإضفاء الصبغة القانونية عليها، كما كان التمويل يقتصر على الدولة مما شهد تدبدبا بفعل ضعف الدخل الوطني أنداك[1].كما تم في دلك خلال هده الفترة ايضا ميلاد البنك الوطني الجزائري وفق الامر66-73 والدي عهد اليه تمويل القطاع الفلاحي فيما يخص دراسة القروض الممنوحة للفلاح[2].

ومن خلال هدا العرض المختصر لسياسة التسيير الذاتي ، والتي تعد أول سياسات الإصلاح التي عرفها القطاع الفلاحي في ظل الاستقلال السياسي، حيث تتلخص مميزات وخصائص نظام التسيير الذاتي في انه نظام ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة ، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من اجل حماية واستقلال الأملاك الشاغرة هدا ما دفع بالمشرع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسايرة الواقع ومنه بيع الأملاك الشاغرة ، وهدا ماجعل الدولة تقوم بإعداد برنامج فلاحي مدروس ومؤهل للنهوض بالقطاع الفلاحي يعمل على إحداث تغيير جدري للوضع القائم سمي بالثورة الفلاحية ودلك سنة 1970.[3]

---

[1]- فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة كتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2008/2007 ، ص: 43.

2- Aouarib Samir, **Les Assurances Agricoles Le Financement et Le Développement de L'Agriculture dans La Wilayade Ourgla**, Ingénieur D'Etat, Agronomie Saharienne, Département Des Sciences Agronomiques, Université deOurgla, 2004-2005, p p : 43-55.

[3]- سايح بوزيد ، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية** ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2007/2006 ، ص: 221.

الفرع الثاني : سياسة الثورة الفلاحية (1971 - 1979)

لقد جاءت الثورة الفلاحية لتؤكد التوجيه الاشتراكي المطبوع على الاقتطاع الفلاحي بتأميم اكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين وأراضي غير مستغلة وتبني نمط تسيير جماعي فرض على المستثمرين المستفيدين من إعادة التوزيع وكدا تنظيم الدولة لدوائر تموين المدخلات وتحويل الإنتاج وتسويقه ، وكدا تطوير المنشات والتجهيزات القاعدية بالوسط الريفي ومن بين مبادئ الثورة الفلاحية التوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج وبخاصة الأراضي الفلاحية من خلال وضع التشريعات الخاصة بحيازة الأراضي من جهة وإنشاء تعاونيات للخدمات والمعونة المالية والمادية من جهة أخرى ومحاولة إشراك صغار الفلاحين في عملية التنمية الفلاحية [1].

فقد تم في هدا الصدد إنشاء الصندوق الوطني للثورة الفلاحية الذي تم من خلاله تأميم وتوزيع 1355 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين الغير مالكين بهدف استغلالها ، وبلغ عدد الفلاحين المستفادين من هدا التوزيع أكثر من 82.7 ألف فلاح كما تم تأسيس في هدا الصدد 4590 تعاونية فلاحية 187 قرية. كما تم في إطار هده السياسة العمل على الرفع من القدرات التمويلية للقطاع الفلاحي ، حيث تم وكخطوة أولى للاهتمام بصغار الفلاحين عقد اتفاق شراكة بين كل من وزارتي الفلاحة والمالية ، والدي أسفره المرسوم 406 الصادر في 1975/02/14 ، ودلك من اجل تحديد علاقة البنك المركزي بالقطاع الفلاحي ، وفق سياسة محددة وثابتة حيث يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري كما يتم التعهد من قبل الحكومة بتعويض البنك في حال إفلاس الفلاح، كما تم خلال هده المرحلة توسع دائرة تمويل القطاع الخاص الذي عرف تهميشا خلال مرحلة التسيير الذاتي، بالرغم من انه كان يمثل ما يقارب 60 بالمائة ن القطاع الفلاحي في الجزائر، ووفق هدا البرنامج قامت الدولة بتخصيص ميزانية لتمويل الاستثمارات الفلاحية تقدر بحوالي 3846 مليون دينار جزائري تمثل مايقارب 24 بالمائة من مجموع الاستثمارات الوطنية كانت موجهة لتمويل الري، البنية التحتية وتعزيز نمو الإنتاج الفلاحي[2].

الفرع الثالث : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2009)

تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA كمسعى لتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية بغية الرقي إلى مستوى يتواءم ومتطلبات المنافسة الدولية[3].

---

[1]- مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017/2016، ص: 152.

[2]- زوي بومدين ، **التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة معسكر،2016/2015، ص: 161.

[3]- أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم اثأر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، يومي 11،12 مارس 2013 ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر.

أولا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أساسه إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة .كما يمكن حصر أهم أهدافه فيما يلي: [1]

1- تحسن مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعة .

2- الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.

3- إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من اجل التصدير.

4 - الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.

5- تحسن ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

ثانيا: محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحين

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول سلسلة من التدابير في مختلف الميادين منها:[2]

1- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).

2- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالمية.

3- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

4- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

5- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.

6- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي، تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

7- مكافحة التصحر.

8- إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

---

[1]- مجدولين دهينة، **مرجع سابق**، ص: 162.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، الجزائر، العدد ماي 2012 ، ص: 05 .

ثالثا: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 فان هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم ، مقررات، قرارات، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير ، وهي بدلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية عبر ما يلي: [1]

1 – دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بدور ، شتلات...) والمحافظة على الموارد الوراثية ، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات ، كما تولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

2- تكثيف أنظمة الإنتاج

هدا البرنامج يعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين الاقتصاديين الأساسيين ، ويستمد هدا النظام ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتامين مداخيل للفلاحين ، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

3- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان ، هده التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع.

4- استصلاح الأراضي بالجنوب

تم إعادة توجيه هدا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فان استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية ، أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية والأجنبية ، ومن جهة أخرى فان البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع[2].

---

[1]– غردي محمد وبن نير نصرا لدين ، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة من‌ها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص ص :202 – 203.

[2]– مجدولين دهينة، **مرجع سابق** ، ص: 163.

المطلب الثاني: مكانة رأس المال في ظل برامج التنمية الفلاحية خلال هده الفترة:

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها، والتي تمكنه من لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني، والقطاع الفلاحي يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال مايقع على عاتقه توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية هامة سواء كانت طبيعية ، مالية أو تقنية.

الفرع الأول: من ناحية التمويل

فقد تم في هدا الصدد إنشاء الصندوق الوطني للثورة الفلاحية الذي تم من خلاله تأميم وتوزيع 1355 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين الغير مالكين بهدف استغلالها ، وبلغ عدد الفلاحين المستفادين من هدا التوزيع أكثر من 82.7 ألف فلاح كما تم تأسيس في هدا الصدد 4590 تعاونية فلاحية 187 قرية.

كما تم في إطار هده السياسة العمل على الرفع من القدرات التمويلية للقطاع الفلاحي ، حيث تم وكخطوة أولى للاهتمام بصغار الفلاحين عقد اتفاق شراكة بين كل من وزارتي الفلاحة والمالية ، والدي أسفره المرسوم 406 الصادر في 1975/02/14 ، ودلك من اجل تحديد علاقة البنك المركزي بالقطاع الفلاحي ، وفق سياسة محددة وثابتة حيث يحدد مبلغ القرض بناء على التفاوض بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري كما يتم التعهد من قبل الحكومة بتعويض البنك في حال إفلاس الفلاح، كما تم خلال هده المرحلة توسع دائرة تمويل القطاع الخاص الذي عرف تهميشا خلال مرحلة التسيير الذاتي، بالرغم من انه كان يمثل ما يقارب 60 بالمائة ن القطاع الفلاحي في الجزائر، ووفق هدا البرنامج قامت الدولة بتخصيص ميزانية لتمويل الاستثمارات الفلاحية تقدر بحوالي 3846 مليون دينار جزائري تمثل ما يقارب 24 بالمائة من مجموع الاستثمارات الوطنية كانت موجهة لتمويل الري، البنية التحتية وتعزيز نمو الإنتاج الفلاحي[1].

الفرع الثاني : من ناحية الأراضي الفلاحية (برامج التنمية الفلاحية)

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج فلاحي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الفلاحي ، حيث أن الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية من خلال زيادة المساحة المحصولية مقارنة بالمساحة الفلاحية الكلية والاهتمام باستصلاح الأراضي القابلة للفلاحة وزيادة نسبة الأراضي المروية وتزويد الفلاح بالتجهيزات الأساسية من وسائل وجرار ومبيدات وأسمدة وغيرها ، كل هده العوامل تساهم في إحداث تطور في القطاع الفلاحي ، ولا يمكن توفير كل هده العناصر دون تدخل الدولة ، ونجد دلك من خلال العديد من السياسات والتي في إطارها جل مشكلة العقار الفلاحي كخطوة لتحقيق برامج التنمية الفلاحية ودلك من خلال القوانين والنصوص التشريعية التي تهدف إلى إنشاء بيئة قانونية لصالح الاستثمار الفلاحي، فهناك دراسات تشير إلى أن التفاوت المفرط في ملكية الأراضي يقلل من فرص الحصول على الأراضي ويخلق

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 3 .

عدم الكفاءة في إنتاجية الأرض الفلاحية ، وكذلك في تمويل البنوك للقطاع الفلاحي كون العقار احد ابرز الضمانات البنكية وبالتالي يتم في إطار دعم القطاع الفلاحي إذلال كل هده العقبات التي تقف في وجه السير الحسن للقطاع الفلاحي [1].

ومن خلال ما سبق تعمل الدولة تقليل تكاليف الاستغلال من خلال تقليل الممارسات الغير سليمة على الأرض وبالتالي استغلال الأراضي الفلاحية بكفاءة ومن تم الرفع من فعالية هده الأخيرة.

الفرع الثالث: من ناحية الإمكانيات التقنية

يعكس مؤشر استخدام المكننة الفلاحية الكفاءة التقنية لقطاع الفلاحة معبرا عنه بعدد الآلات الفلاحية كالجرارات والحاصدات وآلات الجني وتهيئة التربة وغيرها،حيث يعتبر مدى توفر هده الوسائل على فعالية الإنتاج الفلاحي كما انه يعبر عن عصرنه القطاع الفلاحي حيث يعتبر توفير المكننة الفلاحية احد أهم متطلبات النشاط الفلاحي ودلك لتطويره والنهوض به ما ينعكس إيجابا على القطاع الفلاحي[2].

المطلب الثالث : اثر برامج التنمية الفلاحية على الإنتاج الفلاحي قبل 2010

الفرع الأول: الأمن الغذائي

يعتبر توفير الغداء احد أهم المؤشرات التي تقيس أداء القطاع الفلاحي وفي مواجهة الطلب المتنامي على الغداء بفعل الزيادة المستمرة للسكان كما يعمل على رفع المحتوى التغدوي للمحاصيل الفلاحية للحد من سوء التغذية، وتعد مشكلة تامين الغداء للمواطن الجزائري احد أهم اهتمامات الحكومة،ماجعلها تحرص على استمرار ممارسة النشاط الفلاحي عبر تلبية مختلف متطلباته الإنتاجية والجدول الموالي يوضح أن نسبة تامين الغداء محليا تعتبر متواضعة في الجزائر ما يجعلها تعتمد على تامين الغداء لمواطنيها من الخارج .حيث يظهر من خلال الجدول ما يلي:

[1]– لخميسي الواعر، **دور سياسة الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة أم البواقي وخنشلة** خلال الفترة 2000– 2001 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات إسلامية جامعة بسكرة 2019/2018 ص: 149.

[2]– المنظمة العربية للزراعة، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية 2007** ، الخرطوم ، 2008 ، ص: 11.

الجدول رقم 01-01 : تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

السنوات	متوسط الإنتاج		متوسط الطلب على الاستهلاك		نسبة الاكتفاء الذاتي	
البيان	06-01	10-07	06-01	10-07	06-01	10-07
الحبوب	3635.77	4141.07	10907.31	13830.16	33.3	30.69
البقول	48.44	85.83	222.66	278.04	21.77	30.76
البطاطا	1778.16	4279.78	1915.07	4383.38	92.53	97.52
اللحوم	373.83	632.40	434.32	694.87	85.89	90.97
الألبان	1753.12	3239.1	4543.12	6013.09	39.47	54.22
سكر			1010.84	1170.17	1439.13	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية الغربية ، المجلد رقم 29 بالنسبة للفترة 2001-2008، 2009، ص ص: 292،293.

يتضح من خلال الجدول رقم 01-01 أن مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي متباينة بين مختلف المنتجات ، حيث يظهر آن هناك قوة في تغطية الطلب الوطني في كل من البقول واللحوم والبطاطا حيث سجلت تحسنا في نسبة الاكتفاء الذاتي ودلك سنة 2010 أين بلغت نسبة 30.76و97.52 و90.97 على التوالي مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2006 مانسبة 21.77 و 92.33 و85.89 على التوالي. أما فيما يخص مادة السكر فهي الأخرى ذات مساهمة شبه معدومة في نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي ودلك بالرغم من كونها من المواد الأساسية . يتضح من خلال الأرقام الواردة في الجدول آن الجزائر لازالت تعاني من التبعية الغذائية وبخاصة بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية (الحبوب والبقول ... الخ) بالرغم من الدعم الذي تقدمه من اجل الرفع من أداء الشعب الفلاحية وبخاصة الإستراتيجية.

ونظرا لأهمية هدا المؤشر عملت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على صياغة تعريف واضح وشامل للامنا لغدائي ، حيث عرف كمايلي:[1] الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس وفي كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غداء كاف ومأمون، ومعد لتلبية احتياجاتهم التغدوية أفضلياتهم الغذائية ، ليعيشوا حياة مفعمة بالنشاط والصحة.

الفرع الثاني: على الإنتاج الحيواني والنباتي

يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الفلاحية لان الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هده

[1]- المنظمة العالمية للزراعة ، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012** ، روما 2012 ص ص: 30- 35.

الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها لضمان إستمراريتها وقدرتها على العطاء والدي يتفق مع أهدافه التنمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي، حيث يتميز هدا النوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهدا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهدا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية، وتتميز الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع من أغنام، ماعز، أبقار، خيول وابل، وعرفت هده الثروة تطور ملحوظا، حيث بلغت سنة 2009 حوالي 30.018 مليون رأس وهدا بعد ما كانت سنة 1999/1990، تقدر بحوالي 22.018 مليون رأس [1].

إن اهتمام الدولة بإنجاح مشروع الثورة الزراعية كان واضحا من خلال الإجراءات التي كانت تتخذها الدولة بهدف تحقيق مختلف النتائج الاقتصادية خاصة منها الفلاحية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولما لا حتى تصدير المنتجات الفلاحية. وتجلى هدا الاهتمام في الميثاق الوطني الصادر عام 1976 والدي حث على الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هدا الشأن:

- تكثيف زراعة الحبوب التي ينبغي أن يرتفع عائدها، ويظل القمح أساس التغذية ومن هدا يصبح إنتاجه مطلبا قوميا ملحا، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من الحبوب.
- تطوير تربية الماشية والدواجن في المزارع بتوسيع زراعة الكلأ التي يمكن أن تخفض من نسبة الأراضي البور،
- مضاعفة زراعة الخضر والبقوليات عبر أنحاء البلد وخاصة المناطق الساحلية،
- توسع أشكال الزراعات الصناعية " حبوب زيتية" قطن، ورق التوت....الخ،

المبحث الثالث: السياسات والبرامج الفلاحية بعد سنة 2010

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعد أن صادق مجلس الوزراء المنعقد في جلسة يوم 23 جويلية 2010[2] على مجموعة من الإجراءات لفائدة الفلاحين والمربين ومتعا ملي الصناعات الغذائية الفلاحية التي من شانها إعطاء دفع مصيري لتنفيد سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي، وبهدف تعزيز الأمن الغدائي والتماسك الاجتماعي ، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي ،كما تستند هده السياسة أيضا على ضرورة تحرير المبادرات والطاقات ، وعصرنه جهاز الإنتاج وكدا تثمين الإمكانيات المعتبرة التي يزخر بها الوطن والمجتمع ، والى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

[1]– لعفيفي الدراجي، **القطاع الفلاحي والأمن الغدائي في الجزائر واقع وتحديات** ، اطروجة دكتوراه تخصص نقود ومالية ، جامعة باجي مختار عنابة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، 2015 /2016 ص: 29.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية** ، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي– الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، الاثنين 28 جويلية 2008 ، ص: 01 .

المطلب الأول : سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي على قانون الفلاحة التوجيهي رقم 16/08 المتضمن التوجيه الفلاحي المؤرخ في 03 أوت 2008 حيث يحدد هدا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغدائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة[1]. كما توكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الهدف الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة مند الاستقلال ، أي التدعيم الدائم للامنا لغدائي مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ، والتركيز على الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترجمة بروز حكامه جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[2].

الفرع الأول: أهداف ورؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة مند 1962 أي التدعيم الدائم للامنا لغدائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة من محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. يمر هدا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يده برايا إلى ضمان الأمن الغدائي ، حيث تهدف الإستراتيجية المقررة إلى التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية ، حيث تهدف السياسة الحالية إلى مايلي: [3]

- ✓ تحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج : الوصول إلى نسبة 6% في الفترة 2014/2020.
- ✓ نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه.
- ✓ تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.
- ✓ تحسن ظروف معيشة سكان الأرياف . من خلال 10.200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لـ 730.000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4.500.000 نسمة.
- ✓ النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي والصناعي ضمن الفروع.
- ✓ استحداث مناصب الشغل (750.000 معادلة مناصب دائمة) لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص حلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

الفرع الثاني : الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي

تتمحور هده السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية مبنية في الشكل التالي:

أولا- سياسة التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام ، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجها لإعادة تركيز العديد من الإجراءات لدعم

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ،2010 ، ص: 1.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق** ، نشرة خاصة ، ماي 2012 ، ص: 05.

[3]- نفس المرجع ، ص: 10.

الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك ، والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الفلاحي المستدام ، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها : الحبوب والبقول والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والطماطم الصناعية والزيتون والنخيل والبدور والشتائل[1].

كما أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي هما:

- ✓ نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لتامين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك،
- ✓ عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

ويعتمد تنفيذ هدا البرنامج على ثلاثة برامج رئيسية تنفد عن طريق الأدوات التالية : وحدة الاستبيان الحقلية ، مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة) ، المهارات والبنيات التحتية ،التكوين .

ثانيا: سياسة التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية ، فقد جاء بفكرة انه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للمتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون ، وبالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية ، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة وديمقراطية المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجالات التشغيل والدخل واستقرار السكان ، ضمن الخطوط الرئيسة للمخطط الوطني لتهيئة الأقاليم . يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الدين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال ، السهوب ، الصحراء) ، ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية ، الجمعيات والمنظمات المهنية ، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية ، .....الخ)[2].

[1]– لعفيفي الدراجي ،**مرجع سابق** ، ص: 10.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، **الاستثمارات والشراكة في ميدان الفلاحي بالجزائر** ، 2010، ص: 02.

ثالثا- تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين

وتتمثل في: [1]

- ✓ تنفيذ التنمية على نطاق واسع من البرنامج ، التدريب ومظاهره التكنولوجيات الفلاحية لصالح الفلاحين.
- ✓ إعادة تأهيل مراكز التدريب والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.
- ✓ تعزيز الدعم الفني والخدمات المتخصصة وجود (خدمات الصحة النباتية. خدمة الدعم الفني الإقليمية الخاصة الأطباء البيطريين ، والغابات ...).
- ✓ تعزيز الإدارة المحلية ورصد الموارد والبرنامج، بما في دلك نظم المعلومات والاتصالات.
- ✓ تطوير التعليم وحشد الخبرات الوطنية وأكاديميون حول قضايا الفلاحة والتنمية الريفية ودعم من حيث الخبرة لتنفيد المشاريع.
- ✓ ويركز هدا البرنامج على محورين رئيسيين يتمثل المحور الأول في تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز، أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الفلاحي من اجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الإنتاجية.

الفرع الثالث: مصادر تمويل سياسة التجديد الفلاحي

وحسب وزير الفلاحة فان برنامج التنمية الريفية تتولى مهامه مديرية الغابات ، وتتولى مديرية المصالح الفلاحية البرنامج الخاص بالتنمية الفلاحية، لدلك تركت الصناديق حسب التسمية والهدف الذي أنشأت لأجله، بينما إنشاء صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين، FSAEPEA هدفه تطوير تربية المواشي وتغطية تكاليف صغار الفلاحين، لكن في سنة 2012 ارتأت الوزارة دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسئول المباشر عنه ، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي (2015-2019)

تواصل الحكومة الجزائرية جهودها في جعل القطاع الفلاحي كمحرك للنمو الوطني وهدا من خلال السياسات المقترحة لتنمية هدا القطاع .و في سبيل مواصلة تنمية الفلاحة قامت الحكومة بإطلاق برنامج خماسي (2015-2019) يتضمن العديد من المشاريع الهادفة إلى تحقيق الطموحات المعلنة من قبل هده الأخيرة.وتواجه السياسة الفلاحية الجديدة عدة عقبات ولعل أهمها مشكلة التمويل ، حيث أن برامج التنمية

[1]- نورالدين قدوري ، محمد لمين بن الطاهر ، برامج التنمية الريفية لتحقيق تنمية شاملة خارج قطاع المحروقات ، الملتقى الوطني الثاني حول" التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر "، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريريج ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، يومي 07و08 مارس 2016، ص: 06.

الفلاحية في الجزائر تعتمد بالدرجة كبيرة على تمويل الدولة ، إلا أن تراجع أسعار المحروقات التي تعد المصدر الوحيد للحكومة فان هده التحديات تقف في وجه تنفيذ طموحات الدولة عامة والفلاحة خاصة ، وترتكز السياسة الفلاحية الجديدة في الجزائر على ثلاثة ركائز أساسية جاءت على النحو التالي[1]:

- ✓ الفلاحة وتربية الماشية
- ✓ الصيد وتربية المائيات
- ✓ الغابات والأحواض المائية المنحدرة .

يتضح أن السياسة الفلاحية المعلن عنها تركز على الإنتاج المائي بالإضافة إلى الإنتاج النباتي والحيواني المعلن في المخططات السابقة ، حيث يظهر آن الدولة تسعى من خلال هده السياسة إلى التنويع في المنتجات الفلاحية واستغلال التجمعات المائية المتوفرة لديها.

الفرع الأول : محاور التنمية الفلاحية في إطار البرنامج الخماسي

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري ، حول خمسة محاور إستراتيجية تتمثل في:[2]

المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

المحور الثاني: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الإستراتيجية وتكثيف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

المحور الثالث: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل : التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة.

المحور الرابع: تقوية آليات الدعم والتأطير لإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية ، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري. ووضع أجهزة دعم للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

المحور الخامس: إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنه الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني ، يعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

الفرع الثاني : أهداف السياسة الفلاحية الجديدة

في ظل البرنامج الفلاحي الجديد قامت الحكومة بتسطير مجموعة من الأهداف ، والتي تصب كلها في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل التبعية الغذائية للخارج ومن هده الأهداف نجد:

---

[1]– الجزائر ، **بوابة الوزارة الأولى السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري** ، سبتمبر 2015 ، ص: 3.

[2]– نفس المرجع ص :4 .

- ✓ بلوغ متوسط نمو سنوي يقدر ب5%.
- ✓ إنشاء مايقارب 1.5 مليون وظيفة.
- ✓ تخفيض 30% من فاتورة استيراد الغداء ما يقارب 2 مليار دولار.
- ✓ مضاعفة الصادرات الفلاحية لتبلغ1.1 مليار دولار.
- ✓ ترشيد الواردات الغذائية بما يقارب 360 مليون دولار.

الفرع الثالث : آليات تنفيذ الاستراتيجيات الجديدة 2015-2019

تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار المخطط الخماسي 2015 -2019 عبر[1].

- ✓ تطوير الري الفلاحي بزيادة مليون هكتار من المساحة المسقية .
- ✓ تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحاصدات،الجرارات والعتاد المرافق له.
- ✓ تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500000 طن سنويا.
- ✓ زيادة إنتاج بدور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.
- ✓ تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة.
- ✓ ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد) ، وتطوير البنية التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية.
- ✓ تخصيص ما يقارب 1500 مليار دج لتمويل الاستثمارات الفلاحية، أي بمعدل 300 مليار دج متجاوزا بذلك المبلغ الذي خصص للمخطط الخماسي 2010-2014 بما يقارب 500 مليار دج.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الجزائر في إطار الدعم والإصلاح

يعتبر التمويل الفلاحي من بين المحاور الأساسية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المعلن عنه ،حيث ومن اجل توسيع عمليات منح التمويل للفلاح وبخاصة صغار الفلاحين قامت الحكومة بتخصيص مبالغ معتبرة تزامنا مع كل برنامج معلن عنه .

الفرع الأول: من حيث التمويل

يعد برنامج توطيد النمو 2010-2014 أكثر دعما من حيث المبلغ المالي المخصص للقطاع الفلاحي بقيمة ألف مليار دولار ، لكن ما يلاحظ أن هذا الدعم لم يساهم بشكل كافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تذبذب كبير وصل أقصاها 11.6% سنة 2011 أما أدنى معدل نمو لهذه الفترة سجل سنة 2014 بمعدل نمو قدره 2.5% وهذا راجع لعدم وجود إستراتجية

[1]- الجزائر بوابة الوزارة الأولى: **مرجع سابق** ، ص : 5.

واضعا يتبعها هذا القطاع و التي تضمن له التطور و النمو . أما في ايطار البرنامج الخماسي 2015-2019 نلاحظ ارتفاع معدل نمو القطاع الفلاحي مقارنة بسنة 2014 فقد بلغ هذا الأخير 6.3% وذلك راجع إلى تدهور أسعار النفط وزيادة نمو القطاعات خارج المحروقات ، وشهدت سنة 2016 تدهور حاد في نسبة نمو القطاع حين بلغت 1.18% بسبب التراجع الكبير لأسعار النفط و كذا تراجع نشاط القطاعات الحقيقية خارج المحروقات[1].

الجدول رقم (01-02):تطور مخصصات تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الاستثمارات الكلية	الاستثمار الفلاحي	نسبة الفلاحة من الاستثمار الكلي
2010	2778.92	392.44	14.12
2011	2144.35	301.25	14.04
2012	1811.97	129.61	7.15
2013	2050.34	209.52	9.95
2014	2802.09	315.95	11.27
2015	2050.34	203.52	9.92
2016	2403.39	271.43	11.29
2017	2314.45	220.82	9.54
2018	2320.25	211.30	9.08
2019	2050.35	151,66	7.40

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة بداية من 2010 إلى 2019.

الفرع الثاني: من حيث المساهمة الاقتصادية

إذا ما قارنا القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى يتضح لنا الإنتاج المحلي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة في قطاع المحروقات بمتوسط قدره 36.4%، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الذي يبلغ في متوسط الفترة 21.76% ، ثم قطاع الأشغال العمومية و الفلاحة اللذان يتقاربان في النسبة لنجد في الأخير قطاع الصناعة بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 5.86% وكنتيجة نجد أن معدلات نمو القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة متذبذبة وغير مستقرة وهذا يعني أن الدعم الكبير الذي حضي به القطاع لم يصل

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي** ، مرجع سبق ذكره، ص:04 .

إلى الأهداف المرجوة بجعل قطاع الفلاحة بديل عن قطاع المحروقات، وما يفسر كذلك الأداء الضعيف اعتماد القطاع الفلاحي على الموارد الطبيعية و المناخية باعتبار أن معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.

الجدول رقم (01-03) : تطور الاعتمادات المالية للقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي (2010 - 2019)

الوحدة: مليار دج

البرنامج	برنامج توطيد النمو 2010-2014		المخطط الخماسي 2015-2019		المجموع	
أجمالي الأغلفة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
	21214	100	22100	100	48041.7	100
نصيب القطاع الفلاحي	1000	4.71	1000	4.5	2400	4.95
باقي القطاعات	20214	95.3	21100	95.5	45641.7	95

المصدر :سعاد مزلف مرجع سبق ذكره، ص:150.

من الجدول يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى وبنسبة لاتتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى،وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة اكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان.

إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي يعد تأثيرا ضعيفا بالنظر للارتباط القوي الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، كما أن معدلات نمو القطاع خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي كانت متذبذبة وغير مستقرة مما يعني أن أداء القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة باعتبار أن معظم المحاصيل الفلاحية تعتمد على مياه الأمطار .وتمثل القوى العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوى العاملة في الجزائر إلا أن فرص العمل المحققة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تبقى مؤقتة ومتقلبة لارتباط القطاع بالظروف المناخية وبسبب هجرة العمال نحو باقي القطاعات نتيجة لعدم جاذبية القطاع وتدني ظروف العمال مقارنة

بباقي القطاعات، كما أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد وهو قطاع البناء والأشغال العمومية.

خلاصة

من الملاحظ أن الجزائر منذ فجر الاستقلال تراعى أمور التنمية الفلاحية بمفردها،فكانت المؤطر والملتقى في آن واحد، وذلك انطلاقا من إيمان المسؤولين آنذاك أن الشأن الحكومي من اختصاص الإدارة دون غيرها، وهذا الغير لا يجب أن يرقى دوره فوق مستوى الإخبار، أو الاكتفاء بتقمص الطرف المطالب بالتلقي والامتثال، وقد طبع هذا السلوك جل تصرفات الإدارة فمعالجة المشاكل الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي في النصف الثاني من القرن العشرين، وأيضا في تنزيل المخططات التنموية الفلاحية التي لم تعر أي اهتمام للمقاربة التشاركية التي تعتبر أساس نجاح أي مشروع كيفما كان، كما أن هذه السياسات التنموية كثيرا ما تميزت بعدم الاستقرار وغالبا ما افتقرت إلى الرؤية الاستشرافية الواضحة، مع افتقارها أيضا لمبدأ الاستمرارية، وبحكم المشاكل الآنية التي كانت تواجهها، توجهت هذه السياسات التي الاندراج في المدى القصير على حساب التصور البعيد المدى، بالإضافة إلي كل هذه العراقيل التي تخص طرق التسيير والتنظيم التي تسيطر عليها الدولة هناك الظروف الطبيعية وتجلياتها المختلفة على الفلاحة الوطنية زد عليها كيفية تدخل العنصر البشري المستغل للمجال الفلاحي، ما فرض على الدولة تغيير أساليب التعامل وتصحيح مسارات التسيير والتدبير من أجل تحقيق إصلاح جذري وسريع تحت ضغط التدهور السريع للموارد، ومن هنا انبثقت برامج وآليات إصلاح حديثة بهدف ترقي القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد في بداية العشرية الأخيرة.

فكان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر، ا ولتي من شأنها إعطاء دفع مصيري لتنفيذ سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، وتعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي،اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي كما تستند هذه السياسة أيضا على ضرورة تحرير مبادرات والطاقات، وعصرنه جهاز الإنتاج وكذا تثمين الإمكانيات المعتبرة التي يزخر بها الوطن والمجتمع، وإلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لرأس المال الفلاحي

تمهيد:

تعتبر الفلاحة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه؛ وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم، حيث لا يمكن لأي وهذا نظرا لأهميتها في الإستراتيجية التي تتمثل في توفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان وهذا بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات الأخرى والاجتماعية خاصة منها امتصاص البطالة. ويعد رأس المال من بين العناصر الفعالة واللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي حيث من خلاله تتم العمليات الانتاجية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مدخل حول الفلاحة.
- المبحث الثاني: أساسيات حول رأس المال الفلاحي.
- المبحث الثالث: اليد العاملة الفلاحية.

المبحث الأول: مدخل حول الفلاحة

تعتبر الفلاحة من أهم الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بفعالية في النمو والتطور الاقتصادي، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض العناصر التي تبين مفهوم الفلاحة وأهميتها وأهم خصائصها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة و أهميتها

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الناس نشاطاتهم، المرتبطة بالأرض وزراعتها وإنتاج الغذاء من مصدره النباتي والحيواني، من أجل العيش والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات في الأدبيات الفلاحة مثل، الفلاح، الفلاحة، الزراعة،...إلخ[1].

الفرع الأول: تعريف الفلاحة

1- الفلاحة لغة:

سنتناول بعض المفاهيم المرتبطة بالفلاحة، من خلال مداخل لغوية وتعاريف علمية وإجرائية

- الزراعة لغة: زرع (زرع الأرض): ألقى فيها البذر(البذر)[2] .
- الفلاحة لغة: فلح الأرض: شقها، و الفلاحة، القيام بشؤون الأرض من الحراثة و الري ونحو ذلك، والفلاح محترف الفلاحة هو من يحرث الأرض ليزرعه[3].
- وفي اللاتينية، من كلمة AGER أي الحقل أو التربة و كلمة CULTURE أي العناية والرعاية، بمعنى العناية بالحقل أو التربة. إذ فالزراعة هي: بذر الأرض والعناية بالنباتات والتربة.

2- التعريف الاقتصادي للفلاحة:

والفلاحة في المدلول الاقتصادي تشير الى تحديد مجموعات متميزة، ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية، فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها الحصول على الأرض.

- إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها الضيق نجد أن كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Ager(أي الحقل أو التربة) وكلمة culture (أي العناية)، و على هذا يمكن القول بأن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض، أما بالمعنى الذي

---

[1]- زويتر الطاهر، **اشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص: 08.

[2]- ابراهيم أنس عطية الصوالحي وآخرون، **معجم الوسيط**، الطبعة الرابعة، معجم اللغة العربية، مكتب الشروق الدولية، 2004، ص: 392.

[3] - نفس المرجع، ص ص: 699 – 700.

نقصده هنا الفلاحة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاحة كخدمة الأرض وزراعتها لانتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها. وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء. فالفلاحة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية. أنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.

- ويعرف البعض الفلاحة بأنها علم وفن فلاحة التربة وتعرف كذلك بأنها علم وفن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة الى كونها مهنة أو فن[1].
- وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الفلاحة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية.
- تعريف آخر جدير بالاعتبار هو أن الفلاحة تتضمن كل ما يقوم به المزارع من:[2]
  - فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية
  - اقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود.
  - تربية الدواجن والنحل والقز.
  - أي عمل يجزي بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو شركات النقل لتصديره للخارج.

كما عرفت الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة (FAO):

وقد ركزت على المفهوم الحديث و الضيق للفلاحة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الفلاحي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والري. أما التعريف الواسع فهو بالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الفلاحية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الفلاحية[3].

إن الفلاحة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان[4].

غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء. غير أن هذه التعريفات لا تعكس ولا تفسر

---

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد العراق، 1996، ص: 37.

[2]– جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2010، ص: 81.

[3]– نفس المرجع، ص: 83.

[4]– زويتر الطاهر، **مرجع سابق**، ص: 09.

بقية النشاطات الفلاحية كتربية الحيوانات وزراعة البساتين، إذ أن الفلاحة الحديثة أصبحت لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوانات وتحسين سلالاتها، وتحسين نوعية النبات ومستلزمات الزراعة من أسمدة وبذور وأدورة لمقاومة الأمراض والآفات إضافة إلى توفير الآلات الفلاحية، كما أن النشاطات الفلاحية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه، وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل، وشق الطرق والمسالك والمواصلات والتسويق وغيرها من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.

كما يعرف شان درا سكران(Chandra sekren) الفلاحة بأنها العمل الهادف إلى تسخير مختلف العناصر المتواجدة في الطبيعة، لإنتاج النباتات والحيوانات لتلبية الاحتياجات الإنسانية المختلفة، كما انها عملية إنتاج بيولوجي تعمل على تطوير نمو نباتات وحيوانات مختارة ضمن البيئة المحلية.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الفلاحة على النحو التالي: يعتبر ذو طابع فلاحي، كل نشاط يستند إلى الاستغلال أو هو امتداد له، لاسيما خزن المنتجات النباتية أو الحيوانية وتحويلها وتسويقها و توضبيها عندما تتولد هذه المنتجات من الاستغلال.

وهناك تعريف أخر للفلاحة يفيد بأنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف بشكل رئيسي غلى خدمة الأرض، أي وبشكل عام هي مجموعة الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة الطبيعية من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية.

ومنه فإن الفلاحة عبارة عن مجموعة من العلاقات والممارسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المتداخلة فيما بينها، والتي يبتغي من ورائها تحقيق، تلبية واستدامة مختلف حاجات الأفراد البيولوجية.

الفرع الثاني: أنواع الفلاحة

بنا إن الفلاحة نشاط اقتصادي يراد منها تغطية حاجات المجتمع، فهي تسعى بذلك إلى تحقيق استدامة في الإنتاج، في ظل ما يتوفر له ومن مستلزمات ووسائل، وبالتالي فان النشاط الفلاحي يأخد إشكال وأنواع عديدة تحددها البيئة الاستثمارية المتاحة من قدرات ومهارات ووسائل وغيرها من المتغيرات، التي تجعل من الفلاحة ذات أنواع عديدة، ولعل من أبرزها ما يلي:[1]

1- الفلاحة البدائية المتنقلة:

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب فمثلا يقوم بعض الفلاحين اللذين ينشطون في مناطق نائية بعيدة عن مواكبة التطورات الحاصلة في المجال العلمي،

[1]- لخميسي الواعر، **مرجع سابق** ، ص:7-10.

كطرق التسميد والمعالجة والتخصيب يهجر الأرض بعد فقدانها لخصوبتها والانتقال إلى ارض جديدة وهكذا، أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بل يهجرونها بسبب غياب ثقافتهم الفلاحية، وبالتالي فان هذا النوع من الفلاحية يعتمد بشكل كبير على الوسائل البدائية في الإنتاج، ما جعلها توصف بالفلاحة المعيشية، وهي الشكل الغالب للفلاحة البدائية.

2-2 الفلاحة الكثيفة:

تعتبر التطورات الحاصلة على مستوى الفلاحة والعوامل الطبيعية المختلفة التي أثرت على المساحات الزراعية كالجفاف والتصحر وغيرها أدت الى تناقص المساحات الزراعية، ما ساعد على التوجه نحو استغلال الأرض بطريقة مكثفة، أي لاعتماد على نظام الدورات الزراعية، بغرض تجنب زراعة بعض المحاصيل المجهدة للتربة. وبالتالي فان هذا النوع من الفلاحة يأخذ الشكل التجاري الذي يهدف الى تحقيق الربح، من خلال الاستعانة بالنظم التكنلوجية في سبيل رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض الفلاحية.

2-3 الفلاحة الواسعة:

يقوم هذا النوع من الزراعات على الأراضي الشاسعة والخصبة وتزرع غالبا بالمحاصيل الإستراتيجية كالحبوب و البقوليات، ما يشترط في هذا النوع من الزراعات توفر الآلة لتحل محل اليد العاملة خاصة في المناطق ذات عدد قليل من السكان بالإضافة إلى توفر التكنولوجيا الزراعية، وذلك للتحكم في مختلف التقنيات كتقنية التحكم في الري عن بعد وغيرها. غير ان النوع من الزراعية يبقى اقل إنتاجا من الزراعة الكثيفة. وهذا راجع للتكلفة العالية التي تصاحب التحسينات التي قد تصاحب مختلف العمليات الإنتاجية.

2-4 الفلاحة الذكية مناخيا:

نتيجة التطورات البيئية الحاصلة بسبب التلوث، من خلال الإفراط في استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية وغيرها من المواد الملوثة للبيئة والقاتلة للإنسان ظهر هذا النوع من الفلاحة كنتيجة للممارسات التمكينية والسياسات هي الأنسب للرد على تحديات تغير المناخ في مواقع عدة. و ترتكز هذه الفلاحة على ثلاثة ركائز أساسية هي:[1]

- تحسين الدخل و الإنتاجية الفلاحية.
- التكيف مع التغيرات المناخية.
- الحد أو التقليل من انبعاث الغازات.

[1] - Retraved from, Food and Agriculture Organization, Web site : FAO.org, last time seen : 18/05/2022 at 14 :50.

2-5 الفلاحة المتنوعة:

بالإضافة إلى الأنواع السابقة من الفلاحة التي كانت تصنف على أساس استغلال الأرض لإنتاج محاصيل نباتية، هناك نوع آخر يضم في أجندته كل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. والذي تم تصنيفه إلى ما يلي :

أولا: الفلاحة المختلطة:

وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية وتجمع بينهما خطة فلاحيه واحدة، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية. إن هذا النوع من المزارع يماثل المزارع المتنوعة، غير انه يمتاز عنها بوجود خطة فلاحيه منسقة. تعمل هذه الأخيرة على تحقيق الأهداف المرجوة من كلتا الشعبتين

ثانيا: الفلاحة المتنوعة :

في هذا النوع من الزراعة ينتج الفلاح عدة محاصيل نباتية وحيوانية بأنواع مختلفة، بعضها يحتاج إليه والبعض الأخر للسوق. فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، وإنما يقوم بتنويع المحاصيل الزراعية خلال سنة واحدة ما ينتج عنه تنوع في الدخل النقدي للفلاح بالإضافة إلى التحوط من خطر الأسعار وأيضا المحافظة على خصوبة التربة وغيرها من الفوائد.

الفرع الثالث: خصائص الفلاحة:

تتميز الفلاحة بالمميزات التالية مجتمعة، و لا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الفلاحة ومن الضرورة فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الفلاحية و إيجاد الحلول المناسبة لها وفيما يلي أهم هذه المميزات:[1]

1-1- بطء أثر التقدم العلمي:

من الواضح جدا إن الفلاحة فرع مهم من فروع الإنتاج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوانات والنباتات و أمراضها، تحتاج التجارب الفلاحة إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية. إضافة إلى أن التجارب الفلاحية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة، بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد، ولكنها عادة ما تكون عظيمة الفائدة للمجتمع كله، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية على نطاق واسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل. وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة.

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، ، **مرجع سابق**، ص ص: 49-43.

1-2- سيادة قانون المنافسة الحرة:

يقوم بإنتاج المحاصيل الفلاحية عدد كبير من الزراع، وينتج كل واحد منهم جزء ضئيل لا يكاد يذكر إذا قيس بالإنتاج الكلي. فإذا أراد أحد المزارعين أن يغير من إنتاجه فإن تأثير ذلك على المحصول قليل، ويصح هذا أيضا إذا غير الفلاح طلبه لعوامل الإنتاج كالأيدي العاملة والأسمدة والمحسنات الزراعية، وهذا ما يصعب على الفلاح تحديد إنتاجه، مما يجعله مضطرا إلى أن يقبل بسعر السوق أي آلية السوق.

1-3- سيادة قانون التكاليف المتزايدة:

من الواضح أن مساحة الأراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعلى هذا فإذا أريد زيادة الإنتاج الفلاحي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد الاستنجاد باستغلال أراضي إضافية اقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الفلاحية. وبذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الفلاحة، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

1-4- عنصر المخاطرة عالي في الفلاحة:

تؤثر العوامل الطبيعية من جفاف وفيضانات وبرد وآفات كالأمراض والحشرات وغيرها على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية. وهو يتأثر بالعوامل الجوية أكثر مما يتأثر بالتربة، ولو أن تأثير كبير أيضا. ويحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها عرضة للتقلبات الفجائية. ولهذا يصعب على الزارع أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا علم له بها. وعلى هذا يعتبر العمل ألفلاحي كثير المغامرة والمخاطرة، ويمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

1-5- ضخامة نسبة راس المال:

تقدر نسبة الأموال الثابتة المستغلة في الفلاحة بحوالي ثلثي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج أخر، حيث ان التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها.

1-6 ضعف دخل الفرد في القطاع الفلاحي:

ما يعرف على الدخل الفردي الفلاحي انه يعادل بصورة وسيطة نصف دخل الفرد في القطاعات الأخرى، ويمكن تفسير ضعف الإنتاجية الفلاحية يعود بدوره إلى أسباب عديدة منها ضعف التكنيك الفلاحي نسبيا وقلة الاستثمارات الفلاحية وغيرها من العوامل.

من خلال الخصائص السابقة للفلاحة، يتضح جليا أن النشاط الفلاحي محفوف بالمخاطر مما يجعله يختلف عن بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى بدرجة اكبر، ما يعمل على تقليل الإقبال على الاستثمار فيه من قبل المستثمرين وأيضا صعوبة تمويله من قبل المؤسسات المالية[1].

ولقد تم الاعتماد على الرسم التوضيحي الموالي لإبراز خصائص الفلاحة، والذي يبرز أهم العناصر المؤثرة على النشاط الفلاحي.

شكل رقم (1-1): شكل توضيحي لخصائص الفلاحة

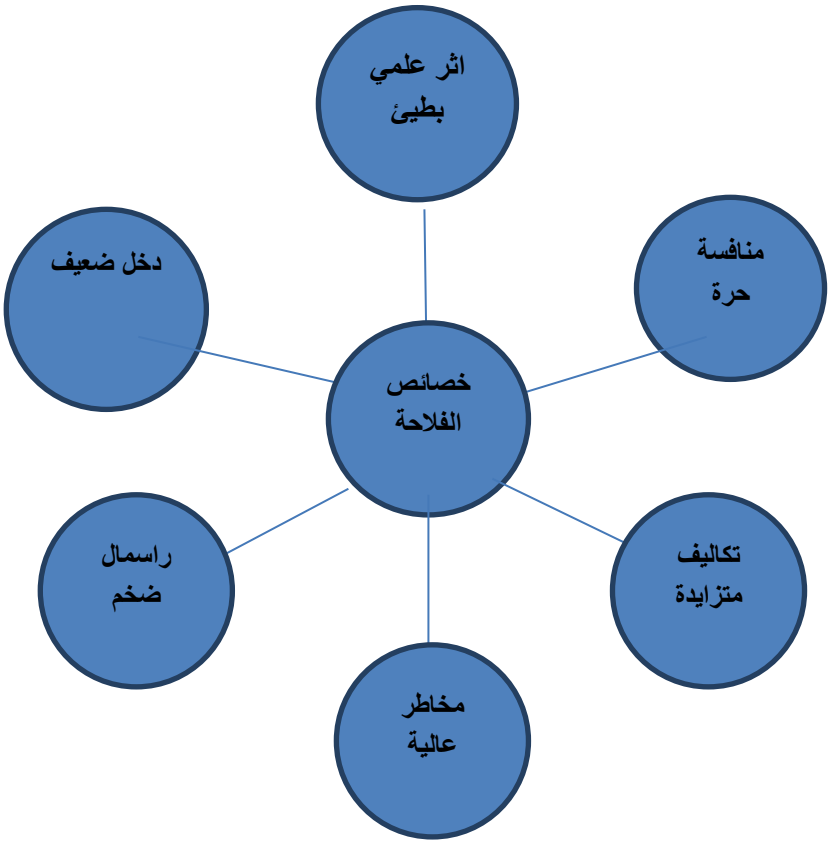

المصدر: لخميسي الواعر، **دور سياسة الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000- 2001**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2019/2018، ص:7.

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سابق**، ص ص: 43-49.

المطلب الثاني: أهمية الفلاحة

تتجلي أهمية القطاع الفلاحي من خلال الدور الذي تلعبه الفلاحة في الوسط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأي دولة، وهذا من خلال ما توفره من إنتاج وخدمات مختلفة،سواء للأفراد أو القطاعات الأخرى.

2-1- الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي:

يحظى القطاع الفلاحي بأهمية اقتصادية،سواء في الدول ذات الاقتصاديات الفلاحية أو في الدول ذات الاقتصاديات الصناعية، حيث تستمد هذه الأهمية من كونها المسؤولة عن تلبية الحاجات البيولوجية للمجتمع والمساهمة في النمو الاقتصادي،ومن بين ما تقدمه الفلاحة نجد:[1]

أ- توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لأفراد المجتمع:

يعتبر الغذاء مطلبا بيولوجيا لأي إنسان،حيث يتسنى له ممارسة حياته اليومية، وتعتبر الفلاحة المصدر الوحيد الذي يلبي هذا الاحتياج، فالفلاحة تعمل على توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع، كالمنتجات النباتية مثل:الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

ب- المساهمة في الناتج الوطني:

تختلف مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني لأي دولة،بحسب إمكانياتها ومواردها الفلاحية،فهناك بلدان اقتصادها قائم على الفلاحة وتضم معظم بلدان إفريقيا،حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني حتى تصل إلى 64% مثل غينيا الاستوائية وليبيريا،وهناك بلدان اقتصادها سائر إلى طريق التحول(اقتصاد السوق)32% أكثر وتضم معظم بلدان جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتراوح نسبة المساهمة ما بين 7% و25%في حين تبقى مساهمة البلدان القائم اقتصادها على الصناعة وهي تضم بلدان آسيا الوسطى ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان منطقة أوروبا عل اقل من 7%،وبالرغم من قلة مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني للدول الصناعية إلا أنها من اكبر المصدرين للمنتجات الغذائية.

ج- توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي:

يعمل القطاع الفلاحي على توفير مختلف المدخلات للقطاع الصناعي، وخاصة في الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الأموال والتكنولوجيا وغيرها من التطورات التي تعرف بها الدول المتقدمة،وحتى يتمكن القطاع الصناعي في الدول النامية من مواجهة هذه المنافسة،لابد له من استغلال هذه الميزة المتاحة من قبل القطاع الفلاحي لتوفره على المواد الأولية وأيدي عاملة بأقل تكلفة. ويعد قطاع الصناعات التحويلية أكثر احتياجا للمواد الفلاحية، بالإضافة إلى كونه أهم ركائز التصنيع في الدول النامية.

[1]- رحمن حسن علي و بيداء جواد كاظم، **مرجع سابق**، ص:11.

د- توفير الموارد الأولية:

يساهم القطاع الفلاحي بقدر كبير في تشكيل دخول العديد من العاملين في الإنتاج الفلاحي،سواء بشكل مباشر كالعاملين في الحقل أو في التسويق وغيرهم أو بشكل غير مباشر كمنتجي الأدوية الفلاحية أو الأسمدة أو الأدوات المستخدمة في الإنتاج،ومن خلال تراكم هذا الدخل يصبح ادخارا يتم من خلاله تمويل التنمية الفلاحية.

هـ - تحسين وضع ميزان المدفوعات:

وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى، بالتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع[1]، ويمكن أيضا من خلال هذه الآلية العمل على تغطية الواردات الأخرى سواء فلاحية أو صناعية أو خدماتي، بالفائض الذي ينتج عن وضعية ميزان المدفوعات.

و- المساهمة في جلب العملة الصعبة:

تمثل الصادرات بصفة عامة المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية وتغطية مبالغ الاستيراد، وعلى هذا تعمل أي دولة لها فائض في المنتجات الفلاحية على تصديرها، بهدف تحقيق مصلحتين الأولى هي جلب النقد الأجنبي لتامين تأدية الالتزامات الخارجية،وأما المصلحة الثانية فهي تكمن في حماية دخول الفلاحين من اجل استمرارية الإنتاج،بالمحافظة على استقرار الأسعار وبمنع حدوث إغراق السوق بالسلع،كما يمكن للفلاحة جلب الرأسمال الأجنبي، وهذا عن طريق جلب الاستثمار الأجنبي، من خلال سياسات الإغراء وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والمطلوب[2].

هـ- استيعاب القوة العاملة:

هنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف،وتأكيد خطأ فكرة آرثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الفلاحي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للقوة العاملة،وتعمل دول جاهدة إلى تكريس الوجود البشري في الريف لأنه يتعلق بقضية أمنها الغذائي، فهي تسعى إلى تجسيد هذه الصورة من خلال سياسات الدعم المختلفة للقطاع الفلاحي، وهذا ما جعل هذا الأخير أكثر استيعابا لليد العاملة بالرغم من إحلال الآلة، وبخاصة الدول النامية

.2-2 الأهمية الاجتماعية للقطاع الفلاحي:

يعتبر النشاط الفلاحي أحد أهم ضروريات الفرد،كونه المصدر الأول في توفير الغذاء اليومي له،ولم تتوقف هذه العلاقة عند هذا الحد فقط بل تعدتها إلى جوانب أخرى،من بينها: [3]

[1]- فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص: 87.

[2] - عز الدين سمير، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص:08.

[3]- فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص: 88.

أ- **تنمية الشعور الوطني:**

للفلاحة دور بارز في استقرار الإنسان واتخاذه للموطن وترك حالة التنقل الدائم إلى حيث توفر الموارد الغذائية والمائية،حيث وبعد الفلاحة ظهرت المماليك والحضارات المستقرة،ومن هنا نشا الارتباط الوثيق بين الأرض والإنسان بحيث باتت الأرض مقدسة، ويتجلى أيضا هذا الشعور من خلال مختلف الشعوب المضطهدة التي ضحت بأنفسها من أجل الأرض وبالتالي نمو الشعور بالوحدة الوطنية.

ب-**تخفيض عدد الفقراء:**

للنمو الفلاحي طاقات خاصة في تقليص الفقر في مختلف أنواع البلدان ،ويتبين من التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن نمو الناتج الإجمالي المحلي الناشئ عن القطاعات غير الفلاحية،فمثلا في الصين تفيد التقديرات إلى أن النمو الناشئ عن القطاع الفلاحي في تقليص الفقر تعادل 3,5 مرة فعالية النمو في القطاعات الأخرى وبالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية 2,7 مرة،بما أن القطاع الفلاحي هو الأكثر استيعابا لليد العاملة ،فإنه كلما كانت هناك زيادة في نسبة النمو الفلاحي رافقتها نسبة في تقليص الفقر.

ج- خلق روح التعاون فيما بين أفراد المجتمع الريفي:

تعد الثقة أحد أهم المعالم التي تطغوا على تراث المجتمعات الريفية، ولعل أبرز مظاهرها هو نظام "التويزة "الذي يقوم على المشاركة الجماعية في تأدية الأعمال الزراعية فيما بين أفراد الريف دون مقابل مادي،كما يعمل هذا النظام على تجسيد نوع من أنواع التضامن فيما بين الأفراد داخل المزرعة أو خارجها،وهذا من خلال شبكة العلاقات التي تنشأ في ظل كل عملية إنتاج.

د- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر:

تستأثر المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية في مختلف البلدان وخاصة في الدول المختلفة والنامية،وقد نتج عن ذلك تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف.

ومما لاشك فيه هو عند توجيه نصيب وافر من التنمية للمناطق الريفية بدواعي تحقيق الأمن الغذائي القومي،سوف يسهم ذلك في تعزيز التوازن التنموي بين كل من الحضر والريف،وعليه فإن سبب خلق هذا التوازن يرجع بالدرجة الأولى للفلاحة.

.2-3 الأهمية البيئية للقطاع الفلاحي:

إن التغيرات البيئية الحاصلة اليوم من تلوث للمياه وتعير المناخ والتصحر وغيرها من الآفات التي تهدد المحيط، تشكل ابرز القضايا الهامة على خطة البيئة العالمية، و التي تسعى جاهدة إلى خلق بيئة نظيفة خالية من التلوث.

كما أن الاستخدام المستمر للأراضي الفلاحية يمكن أن يكون ذو اثر نافع أو ضار للبيئة،ولكن مقاربة تعدد وظائف الفلاحة يمكن أن يساعد في إمكانية تحسين الروابط بين الفلاحة والخصائص البيولوجية

والفيزيائية للبيئة الطبيعية،فالفلاحة تعمل على تجديد الأكسجين وجلب الأمطار والوقوف في وجه التصحر وعيرها من المنافع المتأتية من دور العطاء النباتي،أما الأثر السلبي للفلاحة فهو ناجم عن الإفراط في استعمال المواد الكيماوية وهذا عبر عملية التكثيف الفلاحي، و بالتالي فهو من صنع الإنسان وليس من طبيعة النشاط الفلاحي.

الفلاحة هي المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء و المعامل بالمواد الأولية، و مع استطاعتنا إنتاج مواد عضوية داخل المعامل الكيميائية إلا أن الكائنات الحية، أي النباتات و الحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتمادا أساسيا للحصول على البروتينات و النشويات و الدهون بالكميات و النسب التي يحتاجها العنصر *البشري*.

و من الحقائق الواضحة أن الفلاحة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الانسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه. و احترافها جميع الشعوب قبل أن تحترف الصناعة و أية مهنة أخرى، و لم تتقدم أمه من الأمم في الصناعة و التجارة إلا بعد أن احترفت الفلاحة و عاشت عليها مدة من الزمن و لا يمكن لشعب من الشعوب أن يحيا بدونه رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل الراحة و الكمال، و إن استيراد الغذاء و المواد الأولية ليس مضمونا و لا يتيسر دائما، و خاصة ما كان يحدث في أوقات الحرب[1].

المبحث الثاني: أسايات حول رأس المال الفلاحي

يعد رأس المال الفلاحي العنصر الأساسي للفلاحة و للإنتاج الفلاحي، فلابد من توفره و بأنواعه المختلفة و كل عناصره الملموسة و غير الملموسة، من أجل القيام بالعملية الإنتاجية الفلاحية، و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية رأس المال الفلاحي و تقسيماته.

المطلب الأول: ماهية راس المال الفلاحي

الفرع الأول: رأس المال عامة.

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى تعاريف خاصة برأس المال عامة وكذلك انواعه وفق عدة معايير للتصنيف

أولا: تعريف رأس المال

يطلق اصطلاح رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الإنساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو الحصول عليها[2].

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سابق**، ص ص 37-38.

[2]- يوسف محمد رضا، **دراسات في الاقتصاد السياسي**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون تاريخ(، ص140

ثانيا : تقسيمات رأس المال

ينقسم رأس المال إلى أقسام كثيرة لاعتبارات مختلفة، وذلك على النحو التالي:

1- باعتبار نوعه ينقسم إلى قسمين:

- مصنوعات إنسانية تستخدم في الإنتاج أو في الحصول على الدخل كالآلات، المصانع..؛
- مواد أولية من إنتاج العمل الإنساني تستخدم

المال الذي يودع في البنوك لقاء فائدة..؛

2- باعتبار الأوجه التي يستخدم فيها وينقسم إلى ثلاث أقسام:[1]

-**رأس المال الفني أو رأس المال المنتج:** يقصد به مجموعة الأموال غير المباشرة أو الوسيطة التي تستخدم في الإنتاج.

- يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنه نوع خاص من الموارد الاقتصادية لا يشبع الحاجات مباشرة وإنما يستخدم في إنتاج موارد صالحة لإشباع هذه الحاجات ومثال ذلك : الآلات ..ويعتبر رأس المال الفني من الأموال الاقتصادية التي تعد رأس المال من الناحية الفنية، لذا يطلق عليها اسم " الأموال الرأسمالية " تأكيدا لهذا المعنى.

- **رأس المال الحسابي:**

يقصد برأس المال عند المحاسبين القيمة النقدية التي تمثلها هذه الأموال نظرا لما تتصف بالثبات والاستمرار، بفضل إتباع طريقة الإهتلاكات ولمواجهة ما تفقده من أموال المشروعات إلى إتباع طريقة الإهتلاكات فيخصمون الأموال اللازمة من ناتج استغلالهم السنوي للأموال للمحافظة على رأس مالهم، وتسمى بأقساط الإهتلاكات في حالة آلات وأساليب جديدة بنفس دقة حالة القدم والاستعمال؛

- **رأس المال الكاسب أو رأس المال القانوني:**

ويقصد به مجموع القيم النقدية التي تدر أو يمكنها أن تدر على صاحبها كسبا أو دخلا إن وجد رأس مال الكاسب يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي و القانوني السائد في البلد، إذ لا يمكن تصور وجوده إلا في نظام يبيح للأفراد امتلاك أموال تدر عليهم دخلا دون تأدية أي عمل. لذا يطلق على رأس المال القانوني ويلاحظ أنه يمكن أن يعتبر المال المستخدم في عملية الإنتاج رأس مال فني ورأس مال كاسب في نفس الوقت بحسب الوجهة التي ننظر منها إليه .فيعتبر رأس مال فني من حيث اشتراكه في الإنتاج، ورأس مال كاسب من حيث تمكين مالكه من الحصول على دخل.

3- باعتبار الدوران:

- **رأس مال ثابت :** وهو الذي يستخدم أكثر من مرة واحدة في الإنتاج أو في الحصول على دخل كالآلات، الأرض ..؛

[1]- عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص160

– **رأس مال دائر:** وهو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها بمجرد استخدامها كالبذور، المواد الأولية.

4– باعتبار طبيعة التكوين ينقسم إلى قسمين :

– رأس مال مادي أو عيني : وهو عبارة عن مجموع الأموال المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل؛

–رأس مال غير مادي : يتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الابتكار والاختراع.

5– باعتبار الملكية ينقسم إلى:

–رأس مال عام تكون الملكية للدولة؛

–رأس مال خاص تكون الملكية للأفراد أو الشركات المؤسسات الخاصة.

6– باعتبار المصدر ينقسم إلى:

– رأس مال وطني مصدره من داخل الدولة مواطنين و الدولة.

– رأس مال أجنبي مصدره من خارج الدولة.

الفرع الثاني: الراس مال الفلاحي:

رأس المال هو تلك الموارد اللازمة للقيام بأي عملية إنتاجية، و العمل الإنتاجي الفلاحي كغيره من القطاعات الأخرى، لابد له من موارد، وهو ما يسمى برأس المال الفلاحي

أولا: تعريف رأس المال الفلاحي:

يستثمر المزارعون والحكومات لبناء الأصول التي تعزز الإنتاجية الفلاحة والنمو، والتي يعبر عنها برأس المال الذي يتكون من كل الأصول الملموسة وغير الملموسة، وينظر اليه غالبا من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للانتاجية الفلاحية: [1]

- **الراسمال الطبيعي:** وهو عبارة عن كل المواد الطبيعية التي تلزم الإنتاج ألفلاحي مثل الأرض والماء وغيرها.
- **الراسمال المادي:** وهو يمثل مجموعة الماكينات والآلات والأبنية والأراضي وغيرها من الأجهزة المتواجدة في المزرعة ،وايضا كل البنى التحتية المتواجدة خارج المزرعة.
- **الراسمال البشري:** وهو الذي يتم الحصول عليه عن طريق مجموعة الممارسات التي ترفع من مهارات وقدرات العنصر البشري كالتدريب والتعليم وخدمات الإرشاد الفلاحي.
- **الرأسمال المالي:** وهو بالدرجة الأولى وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال ،ومع ذلك فان الكثير من الاستثمارات التي يقوم بها الفلاحون لا تتم بالدرجة الأولى او بصورة حصرية عن طريق الإنفاق

[1]– سليمان بلعور و لخميسي لواعر، **مرجع سابق**، 2018، ص:321.

المالي، وانما عن طريق الزمن الذي يتم إنفاقه على مختلف الأنشطة الفلاحة كاستصلاح الأراضي أو تشييد بنايات وغيرها.

المطلب الثاني: تقسيمات رأس المال الفلاحي:

ينقسم رأس المال الفلاحي إلى عدة أنواع مختلفة، فمنها ما هو ثابت ودائم لا يتغير، وضروري للعملية الفلاحية الانتاجية، وهو بدوره ينقسم الى عدة تقسيمات، ورأس مال تشغيلي أو دائر يتغير بتغير عدة عوامل ويتطور كذلك وهو بدوره له عدة أنواع، ورأس المال البشري الفلاحي.

الفرع الأول: رأس المال الفلاحي الثابت

رأس المال الفلاحي الثابت هو ذلك الرأس مال الذي لا يتغير و لا يدور، وضروري وأساسي للعملية الفلاحية ، لا يمكننا القيام بإنتاج فلاحي من دونه وهو ينقسم الى عدة أنواع نذكر منها:

أولا: الموارد الأرضية:

يعتبر مورد الأرض هو الأساس الذي تبنى عليه العملية الإنتاجية الفلاحية،لأنها المجال البيئي الذي تنبت فيه البذور وتمد جذورها،وتجد فيه النباتات الماء والأملاح المعدنية والمواد العضوية اللازمة لنموها،فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة،كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الفلاحي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الفلاحية(التوسع الأفقي)،أو زيادة المساحة المحصولية(التكثيف المحصولي)،أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة(التوسع الرأسي)،وتمتلك الجزائر والمغرب رصيدا ضخما من الأراضي الفلاحية. ويمكن توضيحه فيما يلي:[1]

أولا-الموارد الأرضية في الجزائر:

1-التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر:إن التقسيم العام للأراضي في الجزائر ينحصر بشكل عام في شقين أساسيين هما:

أ-المساحة الفلاحية الكلية:وتشمل الأراضي الفلاحية المستغلة،المراعي والمسالك وأراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة.

أ-1-المساحة الصالحة للفلاحة المستغلة:

وتضم الأراضي المحروثة والزراعات الدائمة والأراضي المحروثة تتقسم بدورها إلى:

[1]- جرفي زكريا، **مرجع سابق**، ص: 104.

– الزراعات النباتية(المحاصيل العشبية: و هي تشمل أراضي مزروعة بمحاصيل موسمية كالخضروات،أو أراضي مزروعة بمحاصيل سنوية كزراعة الحبوب،البقول الجافة والمحاصيل الصناعية،أو مزروعة بمحاصيل دائمة كالأعلاف.

-الأراضي المستريحة:

وهي الأراضي التي تدوم فترة راحتها خمس سنوات،وبعد هذه المدة تصنف ضمن المراعي والمسالك.

أ-2-الزراعات الدائمة:

و تشمل الراضي التي تصل لعدة سنوات قبل إعادة زراعتها،وتضم الأشجار المثمرة،الكروم،المروج الطبيعية.

ب-**المراعي والمسالك:** وتشمل المساحات التي لم يتم عليها أي عمل فلاحي منذ خمس سنوات على الأقل.

ج-أراضي الإستغلالات الفلاحية غير المنتجة: و يندرج ضمنها العمارات، الطرق، و المنحدرات، وممرات، و الوديان....إلخ.

ب-الأراضي الأخرى: و تضم العناصر المناطق الحلفاوية، و الإستغلالات الغابية، و النسيج الحضري.

ثانيا:الموارد المائية:

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات الحية عموما بما في ذلك الفلاحة،فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الفلاحي من جهة،ومن جهة أخرى باعتبارها موردا نادرا فإنه يفرض البحث والاهتمام ب"إدارة الندرة" وبإستراتيجيتها،وبالسياسات المتعلقة بها،وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد كترشيد استخدامه وحمايته من الهدر والتلوث وذلك لان الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب الزيادة في عدد السكان،والتنمية الصناعية والتنمية السياحية والتنمية الفلاحية.

وتعرف الموارد الطبيعية على أنها أصول طبيعية خام تظهر في الطبيعة ويمكن أن تستخدم للإنتاج الاقتصادي أو الاستهلاك،وتنقسم الموارد المائية الطبيعية إلى موارد متجددة وهي تلك الموارد التي يمكن أن تعود إلى مستواها السابق بواسطة عمليات نمو أو تجديد طبيعية بعد استغلالها،أما النوع الثاني فهي غير متجددة وهي قابلة للاستنزاف ولا يمكن تجديدها بعد استغلالها وتنقسم الموارد المائية إلى موارد مائية تقليدية وموارد مائية غير تقليدية:[1]

أولا-الموارد المائية التقليدية:

و تشمل المياه الجوفية وهي تلك المياه المتواجدة في الطبقات المائية والتي يجري استخراجها من هذه الطبقات عن طريق حفر الآبار وهي إما أن تكون متجددة أو غير متجددة.

[1]- سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي و أثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال افريقيا**، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص ص: 179-180.

1-المياه الجوفية المتجددة:

و هي المياه التي تتسرب إلى الطبقات المائية في باطن الأرض من الأمطار عبر الشقوق ومسامات صخور الطبقات المائية الحاملة لها.

2-المياه الجوفية غير المتجددة:

وهي المياه التي تكونت أو تواجدت في الطبقات الحاملة للمياه في باطن الأرض،بفعل عوامل جيولوجية حدثت في أوقات معينة ولا يوجد أي تغذية لهذه المياه في الوقت الحاضر،مما يعني عدم وجود القدرة على تجديد المياه التي تسحب منها.

3-المياه السطحية:

و هي المياه التي تنساب على السطح نتيجة جريان الأودية والأنهار بالإضافة إلى مياه الينابيع والفيضانات،وتعتمد هذه المياه على كميات الأمطار المتساقطة و وفرات سقوطها،وهناك أهمية خاصة للمياه السطحية حيث أنها تغذي المياه الجوفية والسدود المائية وتعتبر مورد مائي ذو تكلفة قليلة بسبب انسيابها بشكل طبيعي مما يقلل من تكلفة الضخ(الشبكات الناقلة للمياه).

ثانيا:الموارد المائية غير التقليدية:يعتبر هذا المصدر احد المصادر الأساسية في عدد من دول المنطقة،وذلك لندرة المياه المتأتية من الموارد التقليدية وتشمل:

1-تحلية المياه:

هي عملية إزاحة أو خفض الأملاح الذائبة في مياه البحر أو المياه الجوفية أو السطحية المالحة،لكن تكاليف تحلية المياه مازالت مرتفعة نسبيا مقارنة بكلفة إنتاجها من مصادرها الطبيعية،وهناك عدة طرق للتحلية منها: التقطير،ضغط البخار،الأغشية والتناضح العكسي.

2-إعادة استخدام مياه الصرف:

تعتبر إعادة استخدام المياه المستخدمة من الطرق العلمية المستخدمة في تنمية الموارد المائية خاصة الدول المتقدمة للحفاظ على البيئة رغم تكاليفها العالية،وهي عملية إعادة تدوير واستخدام المياه لعدة مرات بعد التنقية والتصفية للأغراض الفلاحية والصناعية.

3-استيراد المياه:

هناك عدة تجارب ناجحة بشأن استيراد المياه مثل سنغافورة و هونكونغ حيث تحتاج هذه العملية لتعاون العديد من الدول لتطويرها،ذلك أن المياه المنقولة سواء بالأنابيب أو بالقنوات والسفن لن تكون قليلة التكلفة.

4-المطر الصناعي:

ظهرت هذه التجارب في منتصف القرن الماضي،وتهدف هذه العملية إلى زيادة كمية المطر الطبيعي التي تحصل في المناطق شبه الجافة لاستخدامها في أغراض مختلفة،وخصوصا استكمال حاجات المزروعات من مياه الأمطار،لكن تبقى صعبة التطبيق خاصة في التحكم في مكان سقوطها،إضافة إلى ارتفاع تكلفتها الاقتصادية.

ثالثا: المكننة الزراعية

لقد أثبتت التجارب في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة أن مكننة القطاع الفلاحي أمر ضروري لتطور الناتج، فمن بين العوامل المهمة التي أدت إلى الثورة الزراعية في أوروبا وأمريكا الشمالية هي إدخال المكننة الزراعية التي حلت محل الحيوان والإنسان، حيث تقدر زيادة إنتاجية الأرض نتيجة إحلال الآلات ب20 بالمائة .1 ويعد استخدام المكننة الزراعية على نطاق ضيق خاصة في دول آسيا وأفريقيا حيث يتوفر انتشار الوسائل :الحديثة في الناتج على ثلاثة عوامل مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعوق استخدام الآلات الحديثة؛ مدى توفر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات؛ مدى إدراك المزارعين واستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الجديدة.و تتمثل المكننة في:[1]

- عتاد الحصاد والدرس (الحبوب والعلف)
- عتاد الجر
- عتاد الحرث
- عتاد البذر والتسميد والمعالجة

الفرع الأول: رأس المال الفلاحي التشغيلي (الدائر)

رأس المال التشغيلي أو الدائر هو عكس رأس المال الثابت، فهو تلك الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية الفلاحية ولكنها غير ثابتة تدور من عملية إنتاجية إلى أخرى، و ينقسم الى عدة أنواع:

أولا الثروة الحيوانية

تؤدي الثروة الحيوانية أدوارا هامة كثيرة من بينها: [2]

- توفير فرص العمل للمزارع و لأفراد أسرته ودورها كمستودع و إعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات الزراعية وتحسينها للثروة وكشكل من أشكال التأمين بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في التخلص من الأعشاب الضارة، كما أن مخلفات الثروة الحيوانية يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة، مما يساهم في إرساء الأمن الغذائي، وللثروة الحيوانية أبضا أهمية .

[1]- رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره**، اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ، 1996، ص: 217.

[2]- زهير عماري، **مرجع سابق**، ص: 140.

لقد درج الاقتصاديون المهتمون بالاقتصاد الزراعي على تصنيف الحيوانات المز رعية حسب موقعها من الإنتاج إلى مجموعتين

حيوانات الإنتاج التي تكون الغاية من تربيتها الحصول منها على منتجات استهلاكية كاللحوم والحليب والبيض، وحيوانات العمل التي تكون الغاية من تربيتها العمل على انجاز العمليات الزراعية، و تتكون الثروة الحيوانية:[1]

- **المواشي**

تتمثل تركيبة المواشي من البقر والغنم والماعز والإبل

- **الأغنام**

تتمثل تركيبة الأغنام من حيث العمر والجنس من الكباش والنعاج والجدع

- **الماعز**

يتمثل تركيب قطيع الماعز من العنزة و التيس والجدي وصغيرة العنزة، حيث تعتمد تربيته على الرعي خاصة في الأراضي شبه الغابية، كما أن تربيته سهلة لا تتطلب تكاليف باهظة.

- **البقر**

يتمثل تركيب قطيع البقر من البقرة الحلوب و العجل الأقل من سنة والعجلة الأقل من سنة،

- **الدواجن**

تكتسب تربية الدواجن أهمية أساسية نظرا لمحدودية من المياه والأرض، حيث تتم تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر على نطاق واسع

ثانيا: الأسمدة:

السماد مادة تنحل في الماء تضاف إلى التربة الزراعية للحصول على محصول أوفر وأجود .وتعود أهمية السماد إلى أنه:

- يمد السماد التربة الزراعية بعناصر يحتاج إليها نمو النبات مثل البوتاسيوم، الآزوت، الفسفور؛
- يؤدي لحدوث تفاعلات كيميائية في التربة الزراعية، ينتج عنها مواد تعوض التربة عما فقدته نتيجة زراعتها المتكررة.

الناتج الزراعي يتطلب الرفع من خصوبة التربة الزراعية، و استعمال الأسمدة قد يرفع من درجة خصوبة التربة وبالتالي المردودية، حيث أن معظم الدراسات أثبتت أن تكاليف تسميد الأراضي بالأسمدة لا تتجاوز 10 في المئة من جملة تكاليف الإنتاج، بينما يشكل التسميد50 في المئة من كفاءة الإنتاج ولا تقتصر أهمية التسميد على زيادة الإنتاج فقط كما هو شائع لدى أغلب المزارعين، بل تعمل أيضا على تحسن صفاته، فقد ثبت أن العناية بالتسميد يمكن أن ترفع نسبة البروتين في القمح

[1]- رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي السابع حول :التنمية الريفية و رهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة أيام23 24 أفريل 2008 ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين.

- الاحتفاظ بالرطوبة، وزيادة مسامية التربة الطينية.

أنواع الأسمدة

تعتمد الفلاحة بشكل كبير على خصوبة التربة، فهي بدورها عامل أساسي في العملية الإنتاجية. و هي أحد أنواع الرأسمال الفلاحي التشغيلي الذي يدخل بطريقة مباشرة في الإنتاج الفلاحي، و هو بدوره ينقسم الى نوعين من الأسمدة الأسمدة العضوية والأسمدة الكيماوية: [1]

أ- الأسمدة العضوية

هي التي تعمل على تحسين الصفات الطبيعية للتربة وتزيد من خصوبتها3 ، وهذه الأسمدة إما أن تكون من مصدر نباتي أو حيواني أو كليهما

ب-الأسمدة الكيماوية

وهي التي تحتوي على عنصرا واحدا أو على مجموعة من العناصر الغذائية وتتميز بسهولة استعمالها وسرعة استفادة النباتات من استعمالها

المطلب الثالث: اليد العاملة الفلاحية

المورد البشري له دور مهم في القطاع الفلاحي، خاصة في الجزائر والمغرب،أين يعتمد على عنصر العمل أكثر من عنصر رأس المال،وبما أن الفلاحة تتركز في المناطق الريفية كان لابد من تشجيع التنمية الريفية لتحقيق نتائج مرضية في العمالة الفلاحية،ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة التي تحقق فرص الشغل لاسيما في المناطق الريفية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي.

تعتبر اليد العاملة من بين العوامل الأساسية في الإنتاج، إذ بدونه لا نستطيع القيام بأي عملية إنتاجية رغم توفير العوامل الأخرى) رأس المال والأرض (...لأن العمل البشري هو المحرك الأساسي في عملية الإنتاج لذا يعتبر العمل الزراعي من العوامل الهامة التي تؤثر على الإنتاج، فالعمل الزراعي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يعتبر المحرك بالنسبة للعوامل الأخرى مهما بلغت أهميتها، فزيادة فعالية العمل الزراعي وتطوير كفاءته الإنتاجية تحدد بدرجة كبيرة فعالية وإنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى من ناحية، ومن ناحية ثانية تتجلى أهميته إذا علمنا أن تكاليفه تشكل نسبة مرتفعة من مجمل تكاليف الإنتاج .من هنا تتضح أهمية أهداف تخطيط القوى العاملة والتي تتمثل في:

- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة المتاحة؛
- زيادة إنتاجية العامل؛
- الوفاء بالمهارات اللازمة للتنمية الزراعية.

[1]- عصام بشور، **الأسمدة وسلامة الغذاء، مجلة الأسمدة العربية، الأمانة العامة للإتحاد العربي للأسمدة**، القاهرة، مصر، العدد 60 ، مايو 2011 ، ص: 17.

كما يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي عموما والقطاع الفلاحي خصوصا، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري يمتلك المؤهلات والقدرات التي تمكنه من المساهمة في زيادة الإنتاج الفلاحي إلى ما هو مطلوب.

و الجزائر تعد من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الفلاحي على العنصر البشري نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما أنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، و لأجل التعرف أكثر على الموارد البشرية في القطاع الفلاحي ينبغي أن نتعرف على: حجم القوة العاملة في الزراعة، وحجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها[1].

و يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص المشتغلين في القطاع الفلاحي من أهم العناصر الضرورية لتنمية القطاع وتوجيهه إلى الوجهة السليمة وذلك بهدف الرفع من الإنتاج و الإنتاجية، وهذا من خلال معرفة كيفية إستغلال الوسائل الحديثة والتكنولوجيات المتطورة في تربية الحيوانات والدواجن، واستخدام الأدوية والمبيدات الحشرية، لذا أولت الدولة اهتماما خاصا بتكوين وإعادة تكوين العديد من الإطارات الفلاحية في مختلف الرتب وعلى جميع المستويات بالإضافة إلى فتح مراكز تعنى بالبحث العلمي الفلاحي.

الإرشاد الزراعي

الإرشاد الزراعي هو عبارة عن عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بها جهاز متكامل منا لمهنيين والقادة المحليين لخدمة المزارعين و أسرهم وبيئتهم ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم، باستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم .وهو يمثل حلقة الوصول بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الآخرى والمنتجين الزراعيين.

لذلك تتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الآساليب الملائمة للتعامل معها .وقد بذلت الجزائر جهود لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الفلاحي، فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحوث في الاقتصاد الفلاحي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها، وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إنعكس متسوى فتحدث تغيرا ت شاسعة في مجال إنتاج الغذاء.

[1]- عبد الرحمان زكي إبراهيم، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، مصر، الاسكندرية،(1976 ، ص: 45.

ولضمان وتسهيل مساهمة الفاعلين في التنمية الفلاحية والريفية، تم تطوير كيفيات جديدة للتسيير، بمستوى برمجة تصاعدي وتساهمي، أنظمة إعلام،عقود ناجعة ومتابعة وتقييم دوري .وتم لذلك تجنيد فاعلين ومشاركين أكثر في عملية التنمية:

- 900000 مستثمر فلاحي (فلاحين ومربين) تم تسجيلهم لدى الغرفة الفلاحية في نهاية سنة 2011
- 150000شريك لدى الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و300000مستعمل .
- 1091تعاونية فلاحية معتمدة و84000 منخرط.
- 681200 أسرة معنية بأعمال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أي ما يعادل 3649456 من سكان الأرياف، معظمهم من المناطق المعزولة النائية[1].

[1]– مجدولين دهينة، **مرجع سابق**، ص: 224.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل المعنون بالإطار النظري لرأس المال الفلاحي مبحثين، ففي المبحث الأول درسنا الفلاحة عموما من خلال تعريفنا لها بعدة تعاريف، و كذلك تناولنا أنواع الفلاحة عبر عدة تقسيمات، وذكرنا الأهمية الكبيرة لها من جميع النواحي الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، و بعد المدخل العام للفلاحة درسنا في المبحث الثاني لهذا الفصل رأس المال الفلاحي ، وهو العنصر الأساسي للعملية الإنتاجية الفلاحية، فقمنا أولا بتعريف رأس المال عموما و أنواعه، ثم عرفنا رأس المال الفلاحي بشكل خاص و تطرقنا إلى تقسيماته، و ركزنا في دراستنا هذه إلى رأس المال الثابت بجميع أنواعه، وكذلك رأس المال التشغيلي أو الدائر بجميع أنواعه، وتطرقنا أيضا في مطلب ثالث في المبحث الثاني إلى رأس المال الفلاحي البشري نظرا للأهمية البالغة التي كتسيها هذا العنصر.

الفصل الثالث:

تقييم تطور رأس المال الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2010– 2019

تمهيد

يستثمر المزارعون والحكومات لبناء الأصول التي تعزز الإنتاجية الفلاحية والنمو والتي يعبر عنها برأس المال الذي يعد من بين العناصر الفعالة في النشاط الفلاحي ، حيث من خلاله تتم مختلف العمليات الإنتاجية ولرأس المال الفلاحي أنواع ومؤشرات عديدة يمكن من خلالها قياس تطوره ، لكن من الصعب حصرها كلها في هده الدراسة مما جعلنا نركز على مؤشرات محددة تعتبر من وجهة نظرنا ذات أهمية نسبية بالنسبة للإنتاج الفلاحي وهذا لايعني أن بقية العناصر لا معنى لها بل لكل عنصر دور في العملية الإنتاجية فهي متكاملة في ما بينها.

وخلال هدا الفصل سنتطرق إلى تحليل تطور الرأس المال الفلاحي في فترة الدراسة بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول: تطور الرأسمال الفلاحي خلال الفترة (2010-2020)**
- **المبحث الثاني: تطور الرأسمال التشغيلي خلال الفترة (2010-2020)**
- **المبحث الثالث: تطر الرأس المال البشري خلال الفترة (2010-2020)**

المبحث الأول: تطور الرأسمال الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

أنفقت الجزائر الملايير من الدينارات من اجل تكوين رأس المال الفلاحي الثابت الذي يمكن قياس تطوره من خلال مؤشر تكوين رأس المال الفلاحي من جهة بتحليل تطور الأراضي الفلاحية ومن جهة أخرى تحليل تطور المكننة والموارد المائية وهدا ما سيتم التفصيل في من خلال هدا المبحث الذي ارتأينا تقسيمه إلى مطلبين .

المطلب الأول : تطورا جمالي رأس المال الفلاحي الثابت

يعتبر هدا المؤشر احد أهم المؤشرات المالية الكلية التي تقيس الرأس المال الفلاحي لدى منظمة الزراعة العالمية ، حيث يعبر عن كل التحسينات التي تمس الأراضي الفلاحية ومشتريات الآلات والمعدات وما شابه دلك. والجزائر أنفقت الملايين من الدولارات حسب ما ورد في سياسة التجديد الفلاحي ، من اجل تكوين الرأس المال الفلاحي الثابت وهدا مايظهر في الجدول التالي .

الجدول رقم 03-01 : إجمالي الرأسمال الفلاحي الثابت بالقيمة خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليون دولار

البيان	متوسط الفترة 2010 -2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الرأسمال	1927.6	2384.01	2362.12	2423.70	2412.54	2573.16
معدل النمو السنوي	-	23.67	- 0.91	2.6	- 0.46-	6.65

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

www.faostat.org.

- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات: المجلدات من 33 إلى 44 ، للسنوات 2010-2019 على التوالي .**

من خلال الجدول رقم(**03-01**) نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في الرأس المال الفلاحي بالقيمة، حيث بلغ سنة 2020 2573.16 مليون دولار مقارنة بما حقق في متوسط الفترة (2010-2015) والدي قدر بـ: 1927.6 مليون دولار وهذا ما يدل على أهمية الرأسمال الفلاحي بالنسبة للسياسة الفلاحية الجديدة. بينما نلاحظ على مستوى النمو السنوي لهذا الأخير نمو غير منتظم، حيث سجلت أعلي نسبة نمو سنة 2016 والتي قدرت بحوالي 23.67، وهذا راجع إلى كون هده السنة تم فيها توسيع عمليات القرض الإيجاري و هذا عبر منح عتاد جديد مقابل العتاد القديم كإعانة تمنح للفلاحين وبمساهمة تقدر بحوالي

40% من ثمن العتاد الفلاحي الجديد، مما شجع على استجابة الفلاحين وبعد هذه السنة شهدت نسبة النمو تراجعا ملحوظا حيث قدرت سنة 2019 بحوالي 0.46%- لتشهد تحسنا طفيفا قدر بـ 6.65 % سنة 2020. و ما يفسر هذا التراجع خلال هذه الفترة تراجع مداخيل الدولة بفعل أزمة المحروقات.

الفرع الأول: تطور الأراضي الفلاحية خلال الفترة (2010-2020)

يعد مؤشر الأرض الزراعية احد أهم مكونات الرأسمال الطبيعي بالنسبة للنشاط الفلاحي ، حيث من دونها لا يمكن ممارسة النشاط الزراعي .والجزائر تتربع على مساحة فلاحية تقدر بحوالي 42 مليون هكتار. وتحاول الجزائر من خلال مختلف السياسات الفلاحية المختلفة التوسيع من المساحة الفلاحية وتحقيق اكبر استغلال للأراضي الفلاحية، وبخاصة كون السياسة المنتهجة في الجزائر هي توسعية ما يتطلب توافر أراضي فلاحيه. والجدول الموالي يبرز تطور المساحة الفلاحية في الجزائر:

الجدول رقم 03-02 : تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة:هكتار

البيان	متوسط 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو 2010-2020
المساحة الفلاحية	8458320.33	8449425	8536468	8570000.17	8582500.79	/	-0.32

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- **office national des statistiques, l'Algérie en quelques chiffres, Edition 46, Alger, 2016, p : 37.**
- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات: المجلدات من 33 إلى 44، للسنوات 2010-2019 على التوالي.**

من خلال الجدول رقم (03-02) يظهر لنا أن هناك تطور في المساحة الفلاحية في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكس الجهود الإنفاقية للدولة على الفلاحة، حيث قدر متوسط مساحة الأراضي الفلاحية القابلة للزراعة خلال الفترة 2010-2015 حوالي 8465040 هكتار وهذا مقارنة بما كانت عليه

خلال البدايات الأولى لسياسة التجديد الفلاحي، حيث نلاحظ كذلك زيادة في سنة 2017 قدرت بحوالي 8536468 هكتار. أما بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 فقد شهدت هي الأخرى أرتفاعا خفيفا بذلك حوالي 8570000.17 و 8582500.79 هكتار على التوالي. ويعزى هذا التحسن للمجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار النهوض بالقطاع الفلاحي رغم التحديات المالية. إلا أنها لم تفلح في ذلك وهذا ما تعبر عنه نسبة النمو في المساحات المستصلحة والتي هي منخفضة جدا، حيث سجلت تراجعا بـ 0.32-% و هذا راجع إلى إعلان الدولة عن سياسة التقشف و تجميد العديد من المشاريع بما فيها المشاريع الفلاحية، مما أثر سلبا على الإصلاحات المبرمجة للأراضي الفلاحية.

الفرع الثاني: نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية

الجدول رقم (03 -03): تطور نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2010- 2020

الوحدة : هكتار

السنوات	متوسط الفترة(2010-2015)	2010	2017	2018	2019	2020	المعدل المحلي	المعدل العالمي
البيان	0.23	0.21	0.20	0.13	0.13	/	0.20	1.02

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات: المجلدات من 33 إلى 44، للسنوات 2010-2019 على التوالي.**

من خلال الجدول (03-03) نلاحظ أن نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية في تناقص وهذا خلال متوسط الفترة 2010-2015 الى غاية 2019 وهذا راجع لعدة عوامل من بينها زيادة عدد السكان و نقص الأراضي الفلاحية المستصلحة وهذا بفعل تراجع البرامج الموجهة لاستصلاح الأراضي الفلاحية. وكذلك نقص التمويل الموجه نحو هذا النوع من الاستثمارات الضخمة من الأسباب الرئيسية التي حالت دون تطور نصيب الفرد من الاراضي الفلاحية، حيث يبقى معدل الفرد من الأراضي الفلاحية منخفضا حيث قدر بحوالي 0.20 وهذا مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 1.02. وهذا ما حال دون تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعميق الفجوة الغذائية.

المطلب الثاني: تطور المكننة الفلاحية والموارد المائية

تعبر المؤشرات التقنية عن درجة اعتماد الجزائر على الآلات في النشاط الفلاحي والتي تعتبر عوامل مهمة مساعدة للفلاح على القيام بالعمليات الإنتاجية بالشكل الأمثل والوقت المناسب، إضافة إلى الموارد المائية والتي تعتبر احد أهم الوسائل والدعامة الأساسية للفلاحة والإنتاج الفلاحي، حيث لا يمكن إقامة فلاحة حديثة وكبيرة بدون موارد مائية متطورة .

الفرع الأول: المكننة الفلاحية

لقد أثبتت التجارب في مختلف أنحاء العالم وخاصة الدول المتقدمة أن مكننة القطاع الفلاحي أمر ضروري لتطوير الناتج الفلاحي ، حيث تقدر إنتاجية الأرض نتيجة إحلال الآلات بحوالي 20- 30 %ومن بين لوسائل المطلوبة لتوفير المكننة هو مدى توفر رؤوس الأموال لاقتنائها. والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة لتغيير وتوسيع الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي وخاصة في ظل سياسة التجديد الفلاحي.

الجدول رقم 03-04 : تطور العتاد الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020)

العدد: بالوحدة

البيان	متوسط 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو خلال الفترة (2010-2019)	المعدل المحلي	المعدل العالمي
الجرارات	106018	110261	110968	111505	590	/	99.44-	10 جرار لكل 1000 هكتار	20 جرار لكل 1000 هكتار
الحاصدات	9792	10974	10584	10140	9833	/	0.41	45 يوم حصاد	25 يوم حصاد

المصدر: المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على

- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36الى 40 على التوالي.**

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03- 04) تباين في تطور المكننة الفلاحية، حيث يظهر أن هناك نمو غير متوازن لدى كل من عتاد الجرارات والحاصدات وذلك خلال الفترة (2010-2018) لتشهد سنة 2019 انخفاضا ملحوظا في عدد الجرارات أين قدر ب590 وحدة فقط وهو ما تعكسه نسبة النمو أيضا فخلال متوسط الفترة 2010-2019 حققت تراجعا بنسبة 99.44 -% . وأما بالنسبة للحاصدات فقد جاءت نسبة النمو موجبة وقدرت بـ 0.41 % .

تعتبر نسبة نمو العتاد الفلاحي في الجزائر متواضعة مقارنة بما كان مطلوب منها. وهذا بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة، وما يؤكد هذا معدل استعمال كل من الجرارت والحاصدات بالنسبة لعدد الهكتارات فهو ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي، حيث بلغ معدل استعمال الجرارات في الجزائر ما يقارب 10 جرار لكل 1000 هكتار بينما بلغ المعدل العالمي 20 جرار لكل 1000 هكتار، ومعدل 45 يوم حصاد بالجزائر مقارنة بـ 25 يوم حصاد كمعدل عالمي.

من تحليلنا للأرقام الواردة في الجدول نستنتج أن الجزائر لازالت تعاني من ضعف تطور العتاد الفلاحي لديها وهدا بالرغم من المجهودات التي قامت بها على الصعيد على هدا الصعيد ، والتي تبرز أكثر في إهتلاك معدات الإنتاج الفلاحي. حيث أن حوالي 80% من العتاد الفلاحي المتواجد بالحظيرة الوطنية تجاوزت العمر الإنتاجي لها.

الفرع الثاني: الموارد المائية

نظرا لاتساع مساحة الجزائر فإنها تزخر بكميات هائلة من التساقط تقدر مابين 100 إلى 120 مليار متر مكعب سنويا يتبخر منها حوالي 85% أي مابين 85 و100 مليار متر مكعب ويتسرب إلى الأراضي عبر المسامات حوالي ثلاث مليارات متر مكعب وهي تعتبر كتغذية سنوية للمياه الجوفية ، أما التدفقات السطحية والتي تظهر في شكل أودية تقدر بـ 12.5 مليار متر مكعب يخزن منها حوالي 8 مليار مثر مكعب في السدود وينحدر مايقدر 5.5 مليار متر مكعب إلى البحر.

الجدول رقم 03-05: أهم السدود في الجزائر وسعتها والمخزون السنوي لها وحصة الزراعة منها

الوحدة: مليون م^3

اسم السد	سعة التخزين	المخزون السنوي	حصة الفلاحة	الاستغلال للفلاحة
بني هارون بميلة	960	795	180	18.75
سد كدية أسردون	640	370	82	22.16
قرقر بغليزان	450	358	70	18.55
جرف التربة ببشار	350	260	87	33.46
غريب بعين الدفلة	280	145.2	98	67.5
سيدي يعقوب بالشلف	280	278	68	24.44

المصدر: - زهير عماري مرجع سابق ص 105

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قاعدة البيانات موارد المياه العربية، عبر الموقع التالي:

-Http/ www.aoad.org/Resources/comonents.aspx -

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م3/ السنة و13.5 مليارم3/ السنة ، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليارم3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب.

وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية ، يبلغ حاليا سنة 2020 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب66 سد بطاقة إستعابية تقدر ب7.5 مليار مكعب، ومن خلال بيانات الجدول رقم (03-05) يتبين أن سد بني هارون هو الأول وطنيا من حيث سعة التخزين التي تقدر بـ 960 مليون ملم3 ، ومن حيث المخزون السنوي للمياه بـ 795مليون ملم3 ومن حيث حصة الفلاحة منه المستخدمة للري حيث تقدر ب 180 مليون ملم3 بنسبة 18.75 % أما سد غريب فانه يتصدر مجموع السدود من حيث نسبة الاستغلال للفلاحة تقدر ب 67.5 % يليه في الأهمية سد جرف التربة بـ 87 مليون ملم3 بنسبة 33.46 %، ثم سد سيدي يعقوب بنسبة 24.44 %. كما نلاحظ ان نصيب الفلاحة من مياه السدود قليل مقارنة ببقية القطاعات، حيث جاءت اعلى نسبة بحوالي 67.5 % من الماء من سد غريب بعين الدفلة والذي سعته قليلة مقارنة ببقية السدود. وبالتالي هيمنة الاستهلاك على الري الفلاحي.

الجدول رقم 03-06: تطور المساحة الفلاحية المسقية في الجزائر 2010-2020

الوحدة: هكتار

السنوات	المساحة المسقية 1	المساحة الفلاحية المستغلة 2	نسبة 2 من 1
2010	981736	8435028	11.68
2011	1004530	8445490	11.69
2012	1064578	8454630	12.34
2013	1119258	8461880	12.88
2014	1215261	8465040	13.55
2015	1260000	8487854	14.85
2016	1114830	8449425	13.19
2017	1292300	8536468	15.13
2018	/	/	
2019	/	/	/
2020	/	/	

المصدر: مزلف سعاد ، مرجع سابق ص: 212.

- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36الى 40 على التوالي.**

من خلال الجدول 03-06 نلاحظ أن هناك نمو متذبذب في مساحة الأراضي المسقية والتي انتقلت من 981736 هكتار سنة 2010 إلى 1292300 سنة 2017 ، مع أن هذا التطور في المساحة المسقية كان ضئيلا خلال هده الفترة رغم أن أهم المخصصات المالية للدعم واقتناء آلات الرش وهو ما يبين عدم إدراك الفلاحين لمدى أهمية تنظيم واقتصاد مياه الري واستخدام الأساليب الحديثة نتيجة غياب عامل الإرشاد والزامهم بالتقنيات الجديدة من خلال المراقبة الدورية لعملية الري هذا من جهة، ومن جهة أحرى يعزى هذا الأمر إلى قلة نصيب الفلاحة من إجمالي المياه وهذا وفق ماورد بالجدول**03-05** .

ومن اجل تحسين الري الفلاحي في الجزائر اتجهت هذه الأخيرة إلى تحلية مياه البحر وترميم مختلف السدود ، وهذا من اجل زيادة المساحات المسقية إلى إجمالي الأراضي الفلاحية المستغلة. فبعدما كانت هده النسبة سنة 2010 تقدر ب 11.68% أصبحت سنة 2017 بحوالي 15.13 % والسبب يعود لانتهاء أشغال بعض السدود ودخولها للخدمة، ودخول محطات تحلية المياه في المنطقة الغربية في ولايتي الشلف وتلمسان

حيز الخدمة ، وترشيد استهلاك مياه الشرب والري. الا انه في العموم تبقى المساحات المسقية ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة.

المطلب الثاني: تطور رأس المال التشغيلي خلال الفترة (2010-2020)

يتمثل الرأس المال التشغيلي في جميع المستلزمات والوسائل التي تستخدم في العملية الإنتاجية الفلاحية منها الأسمدة والبذور والمبيدات والمواد الصحية والبيطرية وغيرها ، إضافة إلى الثرة الحيوانية التي تشكل الجزء الأهم في هده العملية والمتمثلة أساسا في الأبقار والأغنام والماعز والخيول وغيرها ويمكن تحليل تطور استخدامها ودرجة تطورها من خلال الجداول الموالية

الفرع الأول: استخدام الأسمدة الكيماوية خلال الفترة (2010- 2020)

تعد الأسمدة الكيماوية احد مؤشرات الرأسمال المادي ومن بين المواد التي يتم من خلالها رفع درجة الخصوبة في التربة وهدا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية والنبات وهي على أشكال متنوعة ، حيث نجد منها الازوت، الفسفور والبوتاسيوم. مما جعلها تساهم بنسبة كبيرة في رفع الإنتاج الفلاحي والمرودية الفلاحية العالية، حيث يزداد استخدام الأسمدة في بعض الدول العربية وينقص هدا المؤشر في بعض الدول الأخرى ويتراوح معدل استخدام الأسمدة في الجزائر كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03-07: متوسط استخدام الأسمدة الكيماوية في الفلاحة خلال الفترة (2010- 2020).

الوحدة: كغ/هكتار

البيان	متوسط 2010-2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل الاستعمال المحلي	معدل الاستعمال العالمي
الازوت N	13	24.21	21.3	14.10	7.64	-	45.28 كلغ للهكتار	كلف 96 للهكتار
الفسفورP	29	57.57	23.00	19.97	15.42	-		
البوتاسK	1.32	1.96	1.91	0.47	0.94	-		
المجموع	43.32	104.53	45.91	34.54	45.28	-		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

-www.faostat.org.com le 20/05/2020 a 15.30

- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 36 إلى 40 على التوالي.**

من خلال الجدول رقم **(04-03)** الذي يبرز لنا التطورات الحاصلة في استخدام الأسمدة الكيماوية للأراضي الفلاحية في الجزائر، حيث عرفت تطور متذبذب في استخدام المركبات الثلاثة وقدرت الكمية المضافة خلال متوسط الفترة 2010-2015 بحوالي 43.32 كلغ للهكتار الواحد مقارنة على ما كانت عليه خلال متوسط الفترة 2008-2011 بحوالي 13.27 كلغ للهكتار الواحد. وبالرغم من التطور الذي شهده استخدام الأسمدة إلا انه يبقى بعيدا عن المستوى العالمي حيث بلغ معدل الاستعمال 45.42 كلغ للهكتار بينما وصل المعدل العالمي لاستخدام الأسمدة 96 كلغ للهكتار الواحد، يمكن إرجاع ضعف استخدام الأسمدة لمجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أسعار الأسمدة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها الفلاح عند طلبه الحصول عليها خاصة ما تعلق بالأمنية منها. وكذلك ضعف برامج الإرشاد والتوجيه، التي تعمل على تعريف الفلاح بأهمية هذه المواد في تخصيب التربة.

الفرع الثاني: الثروة الحيوانية

تؤدي الثروة الحيوانية أدوارا هامة كثيرة من بينها توفير فرص العمل للمزارع ولأفراد أسرته ودورها مستودع للثروة وكشكل من أشكال التأمين، وإعادة تدويرها للمخلفات وبقايا المحاصيل أو الصناعات لزراعية وتحسينها بنية التربة وخصوبتها ومكافحتها للحشرات ومساهمتها في التخلص من الأعشاب الضارة، كما أن مخلفات الثروة الحيوانية يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة، مما يساهم في إرساء الأمن الغذائي، وللثروة الحيوانية أبضا أهمية ثقافية ، فملكية الثروة الحيوانية تشكل أساسا للتمسك بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات .

الجدول رقم (03-08) تطور عدد الرؤوس الحيوانية في الجزائر حلال الفترة 2010- 2020

الوحدة: ألف رأس

البيان	الأبقار	الأغنام	الماعز	الإبل	إجمالي المواشي	نسبة نمو الفترات
متوسط الفترة 2010- 2015	1842.34	25886.97	4781.614	339.0205	32849.94	18.41
2016	2081.31	28136.00	4935.00	379.094	35531.40	8.16
2017	1895.00	28393.60	5007.89	381.88	35599.37	0.19
2018	1816.00	28723.99	4908.00	417.00	35944.12	0.96
2019	1780.59	29428.93	4986.12	416.52	36612.16	1.85
2020	/	/	/	/	/	/
نسبة النمو	-3.35	13.68	4.27	22.85	11.45	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلدات 38- 39 - 40، للسنوات 2010- 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

يوضح الجدول رقم 05-03 تطور متباين في أعداد بعض رؤوس الحيوانات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، حيث يتضح أن هناك نمو ايجابي لدى أغلب الفصائل المذكورة في الجدول، الذي يوضح أن تربية الإبل حققت أعلى نسبة نمو لها خلال الفترة بنسبة 22.85% وبعدد قارب 417 ألف رأس، لتأتي بعدها الأغنام في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 13.68% وبعدد بلغ 29429 ألف رأس، أما بالنسبة للماعز فقد قدرت نسبة نموها بـ 4.27% وبعدد قارب 4986 ألف رأس، ثم تأتي الأبقار في المرتبة الأخيرة وبنسبة نمو سالبة قدرت بـ -3.35 %وعدد رؤوس قارب 1781 ألف رأس. وعلى العموم فقد جاءت نسبة نمو إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 ايجابية وقدرت بحوالي 11.45% وبعدد إجمالي بلغ حوالي 36612ألف رأس. أما في ما يخص نسبة نمو عدد الحيوانات في الجزائر عبر مختلف المخططات الفلاحية ، فقد عرفت متوسط الفترة (2010-2015) أعلى نسبة نمو والتي قاربت 18.5% ، لتشهد بعدها نسبة النمو تراجعا واضحا إبتداءا من سنة 2016، حيث قدرت بـ 8.16% ولتصل إلى نسبة 1.85% سنة 2019. وقد حققت الثروة الحيوانية متوسط نمو بلغ 5.92% خلال الفترة 2010- 2019 وهذا ما يعكس الجهود التي قامت بها الحكومة من اجل الرفع من عدد الحيوانات، من خلال سياسات الدعم تمويل إنتاج الأعلاف وزيادة مساحة المناطق الرعوية وإدخال مختلف التقنيات الوراثية الحديثة لترقية السلالات الحيوانية وغيرها من الإجراءات، إلا أن هذه الجهود لم ترقى بعد إلى تطوير بعض الرؤوس الحيوانية بخاصة الأبقار إلى المستوى المطلوب منها.

المبحث الثاني: تطور الرأسمال البشري

المورد البشري له دور مهم في القطاع الفلاحي ، خاصة في الدول العربية ومنها الجزائر أين تعتمد على عنصر العمل أكثر من عنصر رأس المال، وبما أن الفلاحة تتركز في المناطق الريفية كان لابد من تشجيع التنمية الريفية للنهوض بالريف الجزائري وتوفير العوامل الأساسية لتطوير سكان الريف .

وتعتبر اليد العاملة الريفية من بين العوامل الأساسية في الإنتاج، إذ بدونها لا نستطيع القيام بأي عملية إنتاجية رغم توفير العوامل الأخرى(رأس المال والأرض ...) لأنها هي المحرك الأساسي في عملية الإنتاج لذا يعتبر الرأسمال البشري الفلاحي من العوامل الهامة التي تؤثر على الإنتاج، والعملية الفلاحية إذ يعتبر المحرك بالنسبة للعوامل الأخرى مهما بلغت أهميتها وسنحاول دراسة مدى تطور سكان الريف واليد العاملة الريفية وتأثيرها على القطاع الفلاحي .

المطلب الأول: تطور سكان الريف

تاريخيا وبحكم الطابع القبلي للمجتمعات في الجزائر فقد كان الغالب عليها الطابع الريفي، ولكن الملاحظ هو تزايد النزوح الريفي نحو المدن خلال العقود الأخيرة فقد زادت نسبة التحضر في الجزائر وهدا ما تشير إليه الأرقام المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03 - 09): تطور المجتمع الريفي في الجزائر(2010- 2020)

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان الريفيين	نسبة النمو الريفي	نسبة عدد سكان الريف من عدد السكان
2010	35661.31	13970.00	-	0,39
2011	36717.00	13970.00	0	0,38
2012	37495.00	10056.00	-28,02	0,27
2013	38297.00	9926.00	-1,29	0,26
2014	39500.00	9792.00	-1,35	0,25
2015	39963.3	10357.80	5,78	0,26

2016	40836.00	10413.00	0,53	0,25
2017	41721.00	10300.00	-1,09	0,25
2018	42600.00	11498.04	11,63	0,27
2019	43000.00	11542.87	0,39	0,27
2020	/	/	/	/

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر، أعداد مختلفة

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتب السنوية الإحصائية الزراعية العربية ، المجلدات 33الى 40 للسنوات 2010 إلى 2019 على التوالي.

من الجدول نلاحظ أن نسبة النمو الريفي عرفت تدبدبا خلال العشر سنوات الأخيرة وعدم الاستقرار. لكن الملاحظ أن خلال فترة الدراسة 2010- 2020 نسبة النمو الريفي عرفت انخفاضا من سنة 2010- إلى سنة 2014 حيث وصلت اقل نسبة سنة 2012 والمقدرة سلبا بـ (28.02%-) وهدا راجع إلى تردي الوضع الأمني في السنوات السابقة وما خلفه من دهنيات وخوف في سكان مناطق الريف في تلك الفترات لتشهد بعدها تحسنا طفيفا سنة 2015، حيث وصلت إلى 5.78% لترتفع بعده سنة 2018 بنسبة قدرت بـ 11.63 % ، حيث عرف الريف تحسنا في تلك الفترة من خلال تطبيق برامج التنمية الفلاحية ،التي تسعى إلى فك العزلة عن المناطق الريفية، بالرغم من أن هده الزيادة بطيئة جدا إلا أنها تعكس الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة من اجل تطوير ريف الجزائر والنهوض بسكانه لتحقيق تنمية فلاحيه ، إن الفلاحة دائما تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما كان المجتمع الريفي يشعر بالأمان الاجتماعي وتوفير الاحتياجات الأساسية من فرص عمل مناسبة كخلق مصادر متنوعة للدخل، كلما تحقق استقرار الفلاحة وتمهد الطرق إلى تطويرها وتقدمها.

المطلب الثاني: تطور اليد العاملة الريفية

تسعى الجزائر إلى تطبيق السياسة التنموية الفلاحية بهدف تحسين أوضاع الريف والقوة العاملة الريفية مما يؤدي إلى زيادة فعالية القطاع الفلاحي ، وقد عرفت اليد العاملة الفلاحية تطورا ملحوظا وهو ما يوضحه الجدول الأتي :

الجدول رقم (03-10): تطور اليد العاملة الريفية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020)

الوحدة: ألف عامل

السنوات	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة الفلاحية	معدل النمو الريفي	نسبة اليد العاملة الفلاحية من اليد العاملة الكلية
2010	10544.00	2420.00	/	22.95
2011	10662.00	2442.60	0.90	22.90
2012	11423.00	2476.50	1.38	21.67
2013	11946.00	2528.90	2.08	21.16
2014	11454.00	2550.60	0.89	22.26
2015	11931.00	4959.80	94.47	41.57
2016	10845.00	2545.00	-48.68	23.46
2017	10858.00	2608.77	2.50	24.02
2018	12400.00	2648.98	1.54	21.36
2019	12700.00	2693.55	1.68	21.20
2020	/	/	/	/

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتب السنوية الإحصائية الزراعية العربية ، المجلدات 33الى 40 للسنوات 2010 إلى 2019 على التوالي

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تطور في حجم القوة العاملة الإجمالية يقابله تدبدب في القوة العاملة في القطاع الفلاحي بين الزيادة والنقصان ، حيث أن السكان الريفيين في الجزائر لا يمثلون إلا 22% من مجموع السكان ، كما يتبين من الجدول أن نسبة النمو الريفي شهدت تدبدبا من سنة 2011 إلى سنة 2014 لتصل إلى اعلي نسبة سنة 2015 قدرت بـ 94.47% لتشهد تراجعا سلبيا قدر بـ -48.68% سنة 2016، ليتراجع مجددا سنة 2017 و2018 بحوالي 2% ، وهدا راجع غالى نقص الإمكانيات الموجودة

في الريف رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل فك العزلة عن الريف وتحسين مستوى معيشة سكان الريف .

كما يتبن كذلك من الجدول السابق أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي للجزائر تعرف انخفاضا طفيف من سنة لأخرى لتصل لأعلى مستوى سنة 2015 بنسبة تقدر ب 41.57% لتصل القوة العاملة الفلاحية في هده السنة 4959.80 ألف عامل ويرجع دلك إلى بداية تطبيق المخطط الخماسي وبرامج التنمية الفلاحية الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه ، وعلى العموم تعود أسباب انخفاض العمالة الفلاحية إلى زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية . وفي كونه قطاع غير مستقر وغير منتظم فيما يخص الأجور والتامين وغيرها، لهدا لا تكون العمالة المصرح بها هي الحقيقية لان الكثير من العمال غير مسجلين وهم فقط عمال موسميين، إضافة ألا أن القطاع الفلاحي يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية ، وبالتالي فان العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار مما يضطر العديد من العمال عن البحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى أكثر استقرار.

الجدول رقم (03- 11): يوضح العاملين في القطاع الفلاحي (كنسبة مئوية من مجموع العاملين) مقارنة ببقية القطاعات الأخرى

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخدمات	59.15	59.27	59.27	59.27	59.69	60.20	60.47	59.86	59.18	60.11
الصناعة	31.02	31.00	31.05	31.07	31.17	31.15	31.18	30.75	30.73	30.69
الفلاحة	9.20	9.82	9.85	9.66	9.15	8.66	8.34	9.39	9.30	9.21

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://www.albankaldawli.org

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات في الجزائر يمثل أكبر وعاء يستقطب اليدالعاملة حيث بلغت % 60.11 سنة 2019 ، و % 30.69 في قطاع الصناعة من إجمالي عدد العاملين، بينما في القطاع الفلاحي لم تتجاوز% 10 ، هذا التباين في عدد العاملين في مختلف القطاعات يعبر عن الاختلالات الموجودة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: تطور الرأسمال الفكري

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي ومن ثم، فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج[1].

الفرع الأول: تطور عدد الأعوان الريفيين:

الإرشاد الفلاحي هو عبارة عن عملية تعليمية غير مدروسة يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين لخدمة المزارعين وأسرهم وبيئتهم ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم ، باستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم. وهو يمثل حلقة الوصل بين مراكز البحوث الفلاحية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الفلاحيين. لدلك تتخذ مؤسسات الإرشاد الفلاحي على عاتقها مسؤولية تدريب الفلاحين وإقناعهم بتيني النماذج والتقنيات الفلاحية الحديثة من اجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية ، وقد بدلت الجزائر جهود لا يستهان بها من اجل تحسين الإنتاج الفلاحي فمن بين الإصلاحات التي قامت بها على هذا الصعيد ، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي ، وبنوك المعلومات وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الفلاحي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية ولضمان وتسهيل مساهمة الفاعلين في التنمية الفلاحية والريفية تم تطوير كيفيات جديدة للتسيير، وتم لذلك تجنيد فاعلين مشاركين أكثر في عملية التنمية الريفية[2].

الفرع الثالث: تطور عدد المعاهد ومراكز التكوين في المجال الفلاحي

هناك العديد من المعاهد التي ساهمت بشكل كبير في تنفيد المخططات الموسومة بالقطاع الفلاحي وكذلك في تكوين العنصر البشري الفلاحي والرفع من مستوى تكوينه في المجال الفلاحي ،فقد تطور عدد المعاهد والمؤسسات المتخصصة في القطاع الفلاحي والتي ساهمت بشكل كبير في تنفيذ المخططات الموسومة بالقطاع الفلاحي . وتمثلت إمكانيات التكوين في إنشاء العديد من المؤسسات و المعاهد التكوينية ومراكز البحوث العلمية، حيث يوجد :[3]

- 13 مركز لتكوين الأعوان التقنيين والعمال المختصين.

[1]- مزلف سعاد، شليحي الطاهر، نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33 ، المجلد . 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي 2018 ، ص:10.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق ،ص: 16.

[3]- سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر2017،201/3،ص: 174 .

- 11 معهد متوسط لتكوين التقنيين .
- 08 معاهد لتكوين التقنيين الساميين أربعة منهم لتكوين التقنيين في الصحة الحيوانية وأربعة لتكوين التقنين الساميين في الزراعة.
- 18 معهد لتكوين المهندسين و البياطرة منهم 11 لتكوين المهندسين الفلاحيين.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فهي تشرف على حوالي ثلاثين معهدا متخصصا في التكوين الإعداد والبحث العلمي. من أهمها المعهد لوطني الزراعي بالجزائر الذي تم تأسيسه سنة 1905 ويعتمد هذا الأخير على:[1]

- تحسين التراث الوراثي والتقنيات الزراعية.
- علم الأمراض المحيطة بالبذور والشتائل.
- الحفاظ على ديمومة الغابات والسهول والسهوب أيضا في الهضاب العليا.
- تطوير التربة في المناطق الجافة.
- تحسين الإنتاج الغذائي.
- استعمال المياه إقتصاديا (السقي بالتقطير).
- تثمين وتقييم المنتجات الصناعية.

كما يهدف الإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان .ونجد مؤطري هذا الجهاز يتكون من الإدارة، الأساتذة، المرشدين، المنتجين، ممثلي المعاهد والمراكز.ويمكن الجزم على أن القطاع الزراعي يعاني ضعف كبير في مجال الإرشاد الفلاحي، الذي يوجه الفلاح إلى استخدام الأساليب والوسائل الفلاحية لمتطورة والحديثة. وذلك لعدم تفعيل دور هذه المعاهد وعدم الاهتمام والاعتماد على بحوثها العلمية التي من شأنها تمكين هذا القطاع من الرفع من إنتاجه.

[1] – بن عبد العزيز سفيان، بن علي محمد، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات إنتاج التمور نموذجا، الملتقى الدولي الرابع:القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، 25/24 ماي 2017، ص:6.

الفرع الثاني: تطور عدد المهندسين الفلاحيين

يعتبر التكوين ،البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال للكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية و ذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب لنباتات والحيوانات)، وتحسين خصوبة التربة،وطرق الري وغيرها... الخ)،ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتوفير مجموعة من الإمكانيات تتمثل فيما يلي:

- تكوين الفلاحين و الإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام وسائل حديثة، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات.
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية ،حيث تم إبرام عقد شراكة مع وزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاثة سنوات (2015-2017) لرفع نوعية التكوين.

الجدول رقم (03-12): توزيع الأفراد المكونين حسب التخصصات الفلاحية للفترة 2001- 2006

الوحدة: شخص

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تدريب الإطارات	4460	3995	5000	5451	3090	4043
الفلاحين	9041	9056	9000	8944	7503	5626
الشباب المستثمرين		8903	2800	1773	588	277
التقنيين ومساعد والتقنيين	499	484	/	487	164	416

المصدر :غردي محمد مرجع سابق ص: 27.

من الجدول نلاحظ أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في تكوين الإطارات والمستثمرين الجدد والعمال والتقنيين كل في مجال تخصصه، فنجد أن الإطارات كاف تكوينيهم مرتبط بعملية التنمية الريفية، التسيير،

الاتصال وتقييم المشاريع.أما الفلاحين فكان تكوينيهم في عملية زرع الحبوب، الري الفلاحي، الأشجار المثمرة، تربية الحيوانات، زراعة البقوليات والخضر، البيولوجيا النباتية والغابات، والمستثمرين تم تكوينيهم في مجال وحداتهم الإنتاجية أو الخدماتية كل حسب مجاله، أما التقنيين ومساعدو التقنيين فكان تكوينه في زراعة الحبوب،الفلاحة الجبلية والصحراوية والإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى استخدام المبيدات والفلاحة العامة وحماية الغابات.

والشيء الملاحظ هو أن عدد المكونين انخفض مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية ودلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هدا المجال تتمثل في الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية وزيارات ميدانية من طرف إطارات القطاع وإطارات المعاهد المتخصصة.

خلاصة:

عملت الحكومة الجزائرية مند تحسن وضعها المالي على محاولة تحسين أداء القطاع الفلاحي من خلال العمل على تطويره وعصرنة فروعه وبخاصة عند الإعلان عن السياسات الفلاحية الجديدة والتي خصص لها مبالغ مالية ضخمة لدعم الاستثمار الفلاحي والدي وجه نصيب منه إلى تعزيز رأس المال القطاع الفلاحي الذي يلعب دور كبير في الرفع من الإنتاج الفلاحي .

إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت متدبدبة بالنسبة لكل المؤشرات المعتمدة في هده الدراسة. ويعزى دلك إلى أسباب عديدة

خاتمـــــــــــــــة

خـــــــاتمة

خاتمـــة

حظي القطاع الفلاحي بإهتمام جميع الدول المتقدمة منها والنامية، وذلك للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقصادية و الاجتماعية من خلال توفير المواد الأساسية للعملية الإنتاجية وتوفير حاجيات المجتمع الضرورية كما يساهم بصفة دائمة في تشغيل اليد العملة وتطوير الصناعات الغذائية.

ولكن لن يحدث هذا إلا إذا تم الإعتماد على سياسة فلاحية معينة تدعم هذا القطاع وتنميته حتى تصبح التنمية الفلاحية قطبا إقتصاديا يساهم في زيادة الموارد المالية، كما يجب أن تستغل التكنولوجيا الحديثة من أجل مسايرة الاقتصاديات المتطورة في ظل مختلف التغيرات العالمية التي تؤثر على برامج دعم التنمية الفلاحية.

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا إستراتجيا، كما يعتبر خزانا لقدرات كبيرة لم تستغل بعد بصفة مناسبة إذ أنه يحتوي على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، تنتظر إلتفاتة جدية من السلطات لتقديم نتائج قياسية لم تسجل من قبل، ورغم أن القطاع عرف العديد من الإصلاحات المتعاقبة مست الجوانب التقنية إلا أنها لم تحقق النتائج المنتظرة منها، مما جعل الدولة تقوم في كل مرة بإستبدال السياسة المطبقة بسياسة أخرى وهو نفس السياق الذي جاءت به كل من برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي حقق قفزة نوعية في الإنتاج الفلاحي وخلق عدد لا بأس به من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.أمابالنسبة لرأس المال الفلاحي فكانت نتائج الدراسة متدبدبة بناء على مؤشرات الدراسة والتي لم تساهم في تعزيز الرأس المال الفلاحي ويرجع دلك إلى أسباب عديدة منها التقنية والفنية والبشرية مانعكس سلبا على تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالعقار الفلاحي والبرامج التي وضعتها الحكومة هي الأخرى لم يكن لها صدى لدى القطاع الفلاحي بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة. كما تجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد الجزائري مزال يعاني من التبعية الريعية ويعد هذا الأمر بحد ذاته مشكل يؤرق صانعي القرار الذين حاولوا إيجاد حلوا لهذه المشكلة، ومن بين جملة هذه الإجراءات الإعتماد على القطاع الفلاحي للنهوض به ولكن كما يبدو أن تحرك الجهات الوصية لم يكن في وقته وبالأخص مع إنهيار أسعار البترول الذي كان يمثل المصدر الأول لتمويل كافة القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.

خـــــــاتمة

النتائج

– تعتبر السياسات الفلاحية بمختلف أنواعها أحد أهم الإستراتجيات المتبعة لتحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة وذالك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الفلاحي لذا نجد أن معظم الدول تتبع سياسات حسب السياسة التي تلائمها .

– تهدف التنمية الفلاحية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة في مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثيرا كبيرا في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة بإستخدام وسائل وحوافز العمل.

– تتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالفلاحة.

– يتم رفع إنتاجية العامل، وذلك بتعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات إستخدام الأجهزة والآلات الحديثة ومكننة العمل الفلاحي، هذا يفيد الدول قليلة العمالة أو الفقيرة لإستخدام عمالة أقل .

– يتميز القطاع الفلاحي بالعمالة الموسمية وهي العمالة التي يتم إستئجارها بين الحين والآخر لمواجهة إحتياجات عارضة في حين نجد أن العمالة الدائمة تكاد تكون شبه منعدمة إلا في بعض الحالات القليلة.

– لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات تنمية فلاحية وريفية مختلفة بل عرفت نفس السياسة بتسميات مختلفة على مدى الخمسين سنة الماضية ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية ولهذا ظل التخلف في القطاع الفلاحي قائما.

– على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتوالية على القطاع الفلاحي، من خلال إطلاق جملة من الإصلاحات بأغلفة مالية ضخمة والتي حققت بفضلها إرتفاعا بسيطا في معدلات النمو إلا أنها لم تخفف من حدة الفقر في الأرياف.

– عدم كفاية الخدمات المقدمة للمجتمع الريفي، وإنخفاض مستوى الأداء فيها سواء في المجالات الصحية أو السكنية أو الثقافية مما إنعكس سلبا على التحفيزات المقدمة لهذا القطاع، و لذا لن تنجح البرامج المقترحة ولن تعطي نتائج مرضية في ظل إقصاء رأي الفلاح المرتبط بشكل مباشر بالميدان التطبيقي.

– محدودية المساحات الزراعية رغم المناخ وإمكانية توسيعها في الظروف العادية ضعيفة، وكذا تماطل المؤسسات العامة التي تحتكر تمويل الفلاحية بالتجهيزات اللازمة هذا ما أدى إلى تعطل الأعمال الفلاحية.

– ضعف حجم المستثمرات الفلاحية مما أدى إلى ضعف مردودية الأرض.

– ضعف المساحات المسقية عن طريق إستصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات المتوفرة للمياه والإعتماد على الزراعة المطرية.

– اليد العاملة غير مؤهلة والتي يسود فيها الجهل والأمية وعزوف الشباب عن هذه المهنة بالإضافة إلى الشيخوخة، وتركز الفلاحة على عنصر الرجال وإهمال مساهمة المرأة الريفية في العمل الفلاحي.

– ضعف استخدام الأسمدة التي تساهم بشكل كبير في تخصيب الأراضي الفلاحية، و هذا راجع الى صعوبة الحصول عليها بفعل الإجراءات الإدارية و الأمنية.

التوصيات

– الإهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة للخروج من التبعية البترولية ولتحقيق تنمية فلاحية.

– ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها.

– إجراء مسح عام على مستوى مختلف البلدات الريفية، لمعرفة الإحتياجات والتخصيص الأمثل للموارد مع مخاطبة الفلاح بصفة الشريك في تحقيق التنمية..

تقسيم العمل الفلاحي بين مختلف المناطق حسب الإمكانيات ليعم الإنتاج جميع الشعب ولزيادة اليد العاملة الفلاحية.

– تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية.

– لابد من العمل على تأهيل الفلاحين و العاملين في الفلاحة فنيا وإجتماعيا لتطوير استعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتكاملة.

– المحافظة على المواد الأرضية والمائية وإستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجديد من أجل إدامة قدراتها الإنتاجية و تمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية.

–لابد من إتباع سياسة تدريب الفلاحين بكفاءة وتحسين الخدمات الصحية، التعليمية والاجتماعية و الظروف المعيشية لسكان الريف من أجل الترغيب في العمل الفلاحي.

– إتخاذ الإجراءات والتدابير التي يمكن من خلالها التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الفلاحي.

خـــــــاتمة

أفاق الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع الخصبة للبحث والتداول العلمي وقد فتحت هده الدراسة أمام اهتمامنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محل للدراسات المستقبلية، من أهمها:

- التحديات التي تواجهها السياسة الفلاحية في الجزائر في حال إنظمامها إلى المنظمة العالمة للتجارة.
- متطلبات وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل إنهيار أسعار البترول.
- القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح في ظل النموذج الإقتصادي الجديد.
- توحيد السياسات الزراعية العربية من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة.
- دور برنامج التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.
- دور سياسة الدعم الحكومي في الرفع من رأس مال القطاع الفلاحي في الجزائر.
- اثر تراجع أسعار المحروقات على تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.
- اثر الرأسمال الفلاحي الثابت في تحسين القطاع الفلاحي.

قائمــة المراجـــــع

أولا: المصادر باللغة العربية

1. الكتب

1. ابراهيم أنس عطية الصوالحي وآخرون، معجم الوسيط، الطبعة الرابعة، معجم اللغة العربية، مكتب الشروق الدولية، 2004.

2. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

3. منير إسماعيل ابر شارون وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار الإعصار العلمي، الأردن 2011.

4. عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد العراق، 1996.

5. يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون تاريخ.

2. الرسائل الجامعية

1. دبازحمزة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي – دراسة تحليلية وفق نمودجرسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2013/2012.

2. رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و آثارها على تطوره، اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، 1996.

3. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحة الدكتوراه ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان.

4. زوي بومدين ، التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة معسكر،2016/2015.

5. زويتر الطاهر، اشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، 1997/1996.

6. سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2007/ 2006.

7. سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر2017،3/2018.

8. سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي و أثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال افريقيا، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017/2016.

9. عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

10. لخميسي الواعر، دور سياسة الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000- 2001 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات إسلامية جامعة بسكرة 2019/2018.

11. لعفيفي الدراجي، القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر واقع وتحديات ،اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية ، جامعة باجي مختار عناية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، 2015 /2016.

12. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017/2016.

13. مزلف سعاد ، آلية ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة حالة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شعبة العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات إسلامية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة،2019 / 2020 .

14. نعامة مباركة، دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوطن العرب) ، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب، االبليدة ، الجزائر 2011.

03.المقالات

01. أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم اثأر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

02.بن عبدالعزيز سفيان، بن علي محمد، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات إنتاج التمور نموذجا، الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3، 25/24 ماي 2017.

03. رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي السابع حول: التنمية الريفية و رهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة أيام 2324 أفريل2008 .

04. رحمن حسن على وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000–2013) ،مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 21 ، جامعة واسط، العراق، 2012.

05.سليمان بلعورو خميسي الواعر، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009–2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخامس، جامعة غرداية، 2018.

06.صالح العصفور،السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 21، سبتمبر2003.

07.عصام بشور، الأسمدة وسلامة الغذاء، مجلة الأسمدة العربية، الأمانة العامة للإتحاد العربي للأسمدة، القاهرة، مصر، العدد 60 ، مايو 2011 .

08.غردي محمد وبن نير نصرا لدين ، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2011.

09.مزلف سعاد، شليحي الطاهر، نحو إستراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33 ، المجلد . 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جانفي2018 .

10. نورالدين قدوري ، محمد لمين بن الطاهر ، برامج التنمية الريفية لتحقيق تنمية شاملة خارج قطاع المحروقات ، الملتقى الوطني الثاني حول" التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر "، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريريج ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، يومي 07و08 مارس ،2016.

04.التقارير و الدورات و أوراق العمل

01.المنظمة العالمية للزراعة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012 ، روما 2012.

02. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدورة التدريبية القومية في مجال تحليل السياسات الزراعية، الخرطوم، أكتوبر 2000.

03. بوابة الوزارة الأولى السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري ، سبتمبر 2015.

04. وزارة الزراعة، وثيقة السياسة الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995.

05. وزارة الفلاحةوالتنميةالريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، الجزائر، العدد ماي 2012.

المنظمة العربية للزراعة، التقرير السنوي للتنمية الزراعية 2007 ، الخرطوم ، 2008

05. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ،2010 .

06. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق ، نشرة خاصة ، ماي 2012 .

07. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي- الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، الاثنين 28 جويلية 2008.

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية

Les theses 01. Aouarib Samir, Les Assurances Agricoles Le Financement et Le Développement de L'Agriculture dans La WilayadeOurgla, Ingénieur D'Etat, Agronomie Saharienne, Département Des Sciences Agronomiques, Université deOurgla, 2004-2005, p p : 43-55

Les sits Web

Food and Agriculture Organization, Web site : FAO.org, last time seen : - 18/05/2022 at 14 :50.